لم تكن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الخميس، الى لبنان في إطار التضامن الإنساني مع ضحايا انفجار مرفأ بيروت فحسب، بل شدّد المسؤول الفرنسي على ضرورة تحقيق الإصلاحات ووقف الفساد وتغيير النظام، واعداً بمتابعة الملف. وكان لافتاً جمعه القيادات الاساسية في لبنان في قصر الصنوبر، في ختام زيارته

ماكرون في بيروت

غضب شعبي بعد الانفجار واقتراح فرنسي بتغيير النظام

من جولة ماكرون في موقع الانفجار في مرفأ بيروت (فرانس برس)

للحديث تتمة...

لبنان وعبثية الدويلات الطائفية

ناصر السهلي

أُشبع اللبنانيون كلاماً حول استشراء فساد حكم «ملوك الطوائف» و«أمراء الحرب»، ويأتي انفجار بيروت ليؤكد مجدداً، أن مكيافيلية دويلات الطائفية تنخر أسس وجود لبنان. «تشاطر» المكيافيلية أثبت عبثيتها المدمرة في هذا البلد. فالدولة، تحت رايات المحاصصة، تصير دويلات، فيما تقفز التحالفات من خندق إلى آخر. ففي «العهد القوي» صار نظام الديكتاتور السوري بشار الأسد، حليفاً استراتيجياً، بعد أن كان في 1990 «احتلالاً وغزواً»، وعليه يمكن قياس كل انقلابات التحالفات.

مع انحسار الدولة بفرض الدويلات وجيوشها، يصبح بديهياً أن تربط المذهبية والطائفية حبال قرارها وتمويلها وولائها بالخارج، تارة بالولي الفقيه الإيراني، وأخرى بالرياض، ولو بلا مليشيا، فيما يعتبر البعض فرنسا «الأم الحنون»، وغيرها من الارتباطات. يُوصَف اللبنانيون بـ«الشعب العنيد»، وواقع الحال مع توالي الأهوال والكوارث منذ 1958، يعكس حقيقة الوصف؛ فلولا ذلك لكان لبنان خالياً من شعبه. منذ توقفت الحرب الأهلية فيه، ومع دخوله الألفية الجديدة، أصر ورثة الاستخفاف بقيمة وذكاء اللبنانيين على اعتبار البلد منجم نهب، للثراء على حساب المسحوقين، بكثير من الفساد وغياب الشفافية. من الواضح أن الديمقراطية الطائفية، من أصغر توظيف إلى التوزير وبقية المناصب، لم تُنتج بعد الحرب الأهلية سوى «بعث سوري» متنقل بين الأحزاب، تقاد بأسد صغير عند قياداتها، وأوليغارشية لا تلاقي حرجاً بالتحالف مع مثيلتها في دمشق، وغيرها. وفي كل الأحوال، تحت رماد مرفأ بيروت ما يُرعب طبقة الفساد، والتي لا تختلف عن مثيلاتها العربية سوى بوقاحة إشهارها. فلبنان في قادم الأيام ربما يعيش ارتدادات عصف الانفجار. وما الدعوات الأخيرة لتطبيق حكم انقلابي عسكري، وأحكام عرفية، وتمرير رسائل «حزم وتعليق مشانق»، سوى أحد تجليات الخوف من شارع سئم دويلات الطائفية، التي تتبادل الاتهامات فوق الطاولة، وتتقاسم النهب ومخرجات الفساد تحتها. لعل أخطر ما يواجهه الشعب المنكوب، الاستيقاظ على رتابة المزيد من الانتهازية، واستدعاء خطاب شعبوي لشد العصب المذهبي والطائفي، وإضفاء قدسية على القيادات، لعرقلة آليات المحاسبة، ما سيأخذ الجميع نحو هاوية حقيقية هذه المرة. وعلى طريقة أنظمة الاستبداد، باعتبار من لا يعجبه البلد «خائنا وعميلا» أو «فليرحل عنه».

بيروت ـ **العربي الجديد**

على وقع الغضب الشعبي من التعامل السيئ للسلطات اللبنانية إزاء تداعيات انفجار مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي، سواء في بطء عمليات الإنقاذ وعدم المسارعة إلى إيواء 300 ألف مشرّد، أو إحالة مسؤولين إلى التحقيق، وحتى عدم تحمل أحد المسؤولية عما حصل، كان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يزور بيروت، أمس الخميس، في أول زيارة لمسؤول دولي بعد الانفجار. لم تكن الزيارة عادية، بل تخللتها مواقف سياسية لافتة من الرئيس الفرنسي وجولة في مرفأ بيروت والأحياء المجاورة، استمع خلالها بشكل مباشر للغضب الشعبي تجاه السلطة الحاكمة والمطالبات بالتغيير. وكان واضحاً أن العنوان الأساسي لحراك ماكرون هو «انعدام الثقة بالسلطات اللبنانية»، وهو أمر لمسه خلال جولته، وعبّر عنه في أحاديثه التي اتّسمت بالتشدّد، خصوصاً لناحية مكاشفته المسؤولين اللبنانيين حول فداحة الوضع اللبناني وتفشي الفساد. وختم ماكرون يومه الطويل بلقاء في قصر الصنوبر في بيروت، جمعه مع رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، ورئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل، ورئيس كتلة «حزب الله» في البرلمان محمد رعد، ورئيس الحزب «التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط ونجله، ورئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، ورئيس «تيار المردة» سليمان فرنجية ورئيس حزب «الكتائب» سامي الجميل. وتُلفت وقفة احتجاجية أمام قصر الصنوبر أكد فيها المشاركون عدم ثقتهم بالسلطات في لبنان لتلقي المساعدات. وكان ماكرون قد أكد فور وصوله إلى مطار بيروت أن «الأولوية اليوم لمساعدة ودعم الشعب من دون شروط. لكن هناك مطلباً ترفعه فرنسا منذ أشهر وسنوات حول إصلاحات ضرورية في قطاعات عدة»، مشيراً تحديداً إلى قطاع الكهرباء الذي يُعد الأسوأ بين مرافق البنى التحتية المهترئة أساساً، وكذلك خزينة الدولة أكثر من 40 مليار دولار منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 ـ 1990)، ولفت إلى أنه يرغب في إطلاع بعض الشخصيات السياسية على «حقائق مؤلمة عن الوضع الداخلي، فإذا لم تنفذ الإصلاحات فإن لبنان سيواصل الغرق».

وبعد لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون، زار ماكرون والوفد المرافق الذي ضم وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، والمبعوث الفرنسي بيار دوكان والسفير الفرنسي برونو فوشيه، مكان الانفجار، حيث قال له الكولونيل فنسان تيسييه (نعتقد أنه لا يزال هناك أمل بالعثور على ناجين)، مشيراً إلى أن البحث مستمر «عن سبعة أو ثمانية أفراد مفقودين يفترض أن يكونوا عالقين» في قاعة تهدمت جراء الانفجار. واستمع الرئيس الفرنسي إلى شرح مفصل لما حصل من محافظ بيروت القاضي مروان عبود، والمدير العام للدفاع المدني العميد ريمون خطار، ومن فرق الجيش، والصليب الأحمر وأفواج الهندسة العاملة على الأرض، إضافة إلى الفرقة الفرنسية المتخصصة بالتعرف على المخاطر التكنولوجية.

ثم جال ماكرون في شارع الجميزة المجاور المؤلمة لإعلان دولة لبنان الكبير على يد المندوب السامي للانتداب الفرنسي على لبنان وسورية الجنرال هنري غورو. وردا على طلب بعض المتجمعين بعدم تسليم المساعدة إلى الحكومة، قال ماكرون «أؤكد لكم أن هذه المساعدة ستكون شفافة، وستذهب الى الأرض، وسنضمن ألا تذهب الى أيادي الفساد». وبعد زيارة ماكرون، جالت وزيرة العدل ماري كلود نجم في الشارع نفسه، فرشقها محتجون غاضبون بزجاجات المياه، في تعبير واضح عن الغضب من الحكومة.

من جهة أخرى، أعلن ماكرون أنه يريد «تنظيم مساعدة دولية» بعد الانفجار الضخم الذي حوّل العاصمة اللبنانية إلى مدينة منكوبة. وأرسلت دول عدة من ضمنها فرنسا فرق إغاثة ومعدات لمواجهة الحالة الطارئة بعد الانفجار الذي دمّر المرفأ وقسما كبيراً من العاصمة، وخلّف أضراراً بالغة في مناطق بعيدة نسبياً عن بيروت.

وبعد جولته الميدانية، عقد ماكرون ثلاثة اجتماعات مع كل من عون ورئيس الحكومة حسان دياب ورئيس مجلس النواب نبيه بري، في القصر الجمهوري في بعبدا قرب بيروت. وعبّر لدى خروجه من قصر بعبدا عن أمله في «أن تجرى التحقيقات في أسرع وقت في إطار مستقل تماماً وشفاف ليكون في الإمكان معرفة ما حصل وأسباب الانفجار». وقال إنه أحسّ «بوجود غضب في الشارع»، مشيراً الى أنه تحدث مع عون وبري ودياب بموضوع «الأزمة السياسية والاخلاقية والاقتصادية والمالية المتواصلة منذ سنوات بكثير من الصراحة». وذكر دبلوماسي فرنسي من الوفد المرافق لماكرون لـ«العربي الجديد»، أن الأخير حثّ على «عقد مشترك مع حكومة قادرة على توقيعه ضمن إطار شروط دولية ونحن لن نضع الملايين في جيوب المسؤولين من دون إصلاحات»، أما عون فوصف في كلمة مقتضبة للصحافيين الزيارة بـ«الجيدة ومسرورون بنتائجها»، وأن «فرنسا ستقدم المساعدة للبنان». كما طلب الرئيس اللبناني من نظيره الفرنسي صوراً جوية عن لحظة وقوع الانفجار في مرفأ بيروت، ووعد الرئيس الفرنسي بتأمينها.

وتعليقاً على حديث ماكرون عن مبادرة سياسية، قال وزير الخارجية اللبناني شربل وهبة لـ«العربي الجديد»، إن زيارة الرئيس الفرنسي تأتي في سياق التضامن مع لبنان والوقوف الى جانبه. وأشار الى أن أي دعم فرنسي وخارجي يجب أن تسبقه وحدة وطنية وتعاون داخلي بين مختلف السياسيين وإعادة الثقة الشعبية بالدولة اللبنانية. وأضاف وهبة أن «لا مقاطعة خارجية للبنان والعقوبات لا تشمل الدولة اللبنانية ولا حصار أيضاً، ولبنان تربطه علاقات صداقة واحترام وتواصل مع كل الدول باستثناء العدو الإسرائيلي، ومنذ تعييني وزيراً للخارجية تواصل معي 26 من نظرائي في دول الخارج واعربوا عن تضامنهم وحزنهم ومحبتهم واحترامهم للشعب اللبناني». في سياق آخر، جدّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أول من أمس الأربعاء، مواقفه الجدلية حول طبيعة انفجار بيروت، فرأى أن «الانفجار الدموي ربّما يكون حادثاً»، وذلك بعدما كان وصف في وقت سابق ما حصل بأنّه اعتداء. وأشار ترامب إلى أنّ ما حدث في بيروت لا يزال غير واضح، على الرغم من أنّ السلطات اللبنانيّة قالت الأربعاء إنّ الانفجار نجم عن تخزين 2750 طنّاً من نيترات الأمونيوم داخل مستودع في مرفأ بيروت «من دون أيّ تدابير للوقاية». وسبق لترامب أن كشف يوم الثلاثاء الماضي، أنّ «جنرالات» أميركيّين لم يُسمّهم ابلغوه بأنّ انفجار بيروت سببه «قنبلة من نوع ما»، مضيفاً «يبدو كأنّه اعتداء رهيب». وتابع ترامب «سمعتُ كلا الأمرين. سمعت بأنّه حادث. سمعتُ بأنّها متفجّرات». وشدّد على تضامنه مع لبنان قائلاً «إنّنا متضامنون مع هذا البلد. لدينا علاقة جيدة جداً مع هذا البلد، لكنه بلد غارق في أزمة ومشاكل كثيرة». لكن موقف ترامب لم يلقَ تجاوباً من وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر، الذي استبعد حدوث الانفجار بسبب قنبلة. وأضاف إسبر في منتدى آسبن للأمن «لا زلت أتلقّى معلومات حول ما حصل» في من نظرائي في دول الخارج وأعربوا عن تضامنهم وحزنهم ومحبتهم واحترامهم للشعب اللبناني».

وإذ لفت إلى أن السلطة فاقدة لثقة اللبنانيين ولشرعيتها الإدارية والأمنية والقضائية والسياسية، طالب بلجنة دولية تنبثق من مجلس الأمن الدولي كالتي شكلت في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (قتل في 14 فبراير/شباط 2005).

من جهته، شرح وزير الداخلية السابق زياد بارود لـ«العربي الجديد» حدود وإمكانات التحقيق الدولي، مشيراً إلى أن «تدويل التحقيق يحتاج إلى المرور عبر الحكومة اللبنانية وربما مجلس النواب، بحسب ما هو مطلوب من التحقيق الدولي، إلا إذا كان حاصلاً تحت عنوان الفصل السابع في الأمم المتحدة، وهنا يكون التحقيق قد فُرض فرضاً على لبنان ولا يحتاج إلى أي موافقة محلية، لكننا لا نزال بعيدين من هذا الاحتمال ولن يكون مطروحاً إلا بعد إثبات التحقيق المحلي أنه غير قادر على الخروج بالنتائج المطلوبة».

ولفت بارود إلى أن «المطالبة بتحقيق دولي نابعة من عدم الثقة المزمنة للبنانيين بالسلطة، ولكن تجربة التحقيق الدولي في اغتيال الحريري كلفت البلد مادياً واستغرقت سنوات من التحقيق بمعزل عن النتيجة التي لا نعرفها بعد، كما أن التحقيق الدولي ليس نزهة ويستغرق أيضاً من الوقت والمال». وأضاف: «إذا كان لا مفرّ من التحقيق الدولي فليكن، ونحن أمام حدث كبير وجريمة، ومجلس الوزراء كلّف بإجراء تحقيق مع نسبة زمنية تعدّ قصيرة، تبعاً لحجم الكارثة، وبالتالي إذا صدرت نتائج أولية للتحقيق ضمن الأيام الخمسة تكون إشارة حول جدية التحقيق أو عدمها. من هنا يجب انتظار انقضاء المهلة المحددة التي على أساسها يبنى الموقف، فالتسرع ليس مطلوباً بل الدقة في التحقيق وإعطاء أجوبة للبنانيين، وهناك رهان على دور القضاء في متابعة الملف بجدية باتجاه النتائج». وأشار بارود إلى التحرك الفرنسي القضائي من خلال طلب مدعي عام باريس فتح تحقيق على خلفية إصابة 21 شخصاً من الجنسية الفرنسية من جراء الانفجار، قائلاً إنه بحسب القانون الفرنسي، في حال كان هناك فرنسيون أو أشخاص يحملون الجنسية الفرنسية تعرضوا لنوع معين من الجرائم والاعتداء ولو خارج الأراضي الفرنسية فهذا يعطي صلاحية للقضاء الفرنسي بالتحرك، ولكن هذا لا يعني إطلاقاً تدويل التحقيق، بل عملياً إن القضاء الفرنسي سيتواصل مع القضاء اللبناني وفق القنوات الرسمية وحسب الأصول، للمساهمة في جلاء الحقيقة وما يرافق ذلك من طلبات فرنسية. وفقاً لذلك فإن هذا الإجراء قد يأتي بنتائج جيدة على مستوى متابعة التحقيق من دون التدخل في عمل القضاء اللبناني.

أما عن الإقامة الجبرية التي أقرتها الحكومة، فرأى بارود أنها تأخرت وكان يجب أن تحصل فور حصول الانفجار، وهي أقل من التوقيف الاحتياطي، علماً أن القضاء يستطيع في أي لحظة أن يوقف احتياطياً أي شخص يعتقد أنه متورط بأي شكل أو طريقة من الطرق، ولا يزال ممكناً بانتظار استكمال التحقيق، بالإضافة إلى أنّ هذه الإقامة لم تحدّد أسماء وشخصيات، أو حتى على صعيد المواقع والوظائف، ولا سيما أن هذا الإجراء لا يعني أنه متهم، فهو بريء حتى تثبت إدانته.

جمع ماكرون القيادات الأساسية اللبنانية في قصر الصنوبر

طلب عون من ماكرون صورا جوية لبيروت عن لحظة الانفجار

تصاعد الدعوات لتحقيق دولي

مع غياب الثقة بتحقيق السلطات اللبنانية، يطرح العديد من السياسيين والمواطنين فكرة إجراء تحقيق دولي في قضية انفجار مرفأ بيروت، رغم بروز احتمال أن يؤدي هذا الطرح إلى صدام سياسي داخلي

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بعد أكثر من 48 ساعة على انفجار مرفأ بيروت، لم يخرج أي مسؤول لبناني لتحمّل المسؤولية، على الرغم من بدء الحكومة تحقيقاتها الرسمية، أول من أمس الأربعاء، وحددت يوم الاثنين المقبل، موعداً لإعلان نتائجه. وما أثار قلق اللبنانيين أكثر هو وضع مجلس الوزراء جميع الموظفين الذين تناوبوا على العمل في المرفأ، منذ عام 2014، تاريخ بدء تخزين شحنة «نيترات الأمونيوم» في الإقامة الجبرية، وهو إجراء غير كافٍ قياساً على فداحة الكارثة التي أودت بحياة أكثر من 137 شخصاً وسقوط أكثر من 5 آلاف جريح وفقدان العشرات وتشريد 300 ألف من سكان العاصمة. هذه الخطوة دفعت العديد إلى طلب اعتماد مساعدة خارجية في التحقيقات، بغية جلاء الحقائق، مع العلم أن لجان تحقيق محلية سابقة لم تصل إلى أي نتيجة فعلية لمحاكمة المسؤولين عن قضايا أثيرت في فترات ماضية، ليفقد الشارع اللبناني الثقة بالسلطة، خصوصاً أن الفريق المحلي متهم بأن لجنة مشكلة من مسؤولين في السلطة ومراكز القرار، ومن الذين يتحمّلون مسؤولية مشتركة نتيجة إهمالهم وتقاعسهم عن كشف هذه المواد التي أحدثت هذه المجزرة وحوّلت العاصمة إلى مدينة منكوبة.

كذلك، وبعد مرور أكثر من يومين على وقوع الانفجار، لم يُصر إلى توقيف أي شخص أقله احتياطياً، الأمر الذي عزّز غياب الثقة بلجنة التحقيق المحلية، كما تُطرح أسئلة عن إمكان محاسبة المتعاقبين على رئاسة الحكومة منذ أواخر عام 2013، توقيت وصول شحنة «نيترات الأمونيوم» إلى بيروت، وهم نجيب ميقاتي وتمام سلام وسعد الحريري وحسان دياب، و4 وزراء لأشغال العامة هم غازي العريضي وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس والوزير الحالي ميشال نجار، الأمر الذي يطرح جملة تساؤلات عن مدى إمكانية ذهاب اللجنة المحلية للتحقيق مع الأسماء المذكورة وغيرهم من المعنيين على الصعيد الأمني.

وبرزت أمام هذا الوضع مطالبات بتحقيق دولي، حتى أن وزيرة الإعلام منال عبد الصمد ذكرت أنّ التحقيق الدولي يُطلب من مجلس الأمن، مشيرةً إلى أن الإجراءات مقسمة إلى 3 أجزاء، جزء يتعلق بالتعويض والحرص على الأشخاص المتضررين، وجزء يتعلق بالتعويض عن الضرر المادي، وجزء آخر يتعلق بالمساءلة. غير أن وزيرة العدل، ماري كلود نجم، تمايزت عن عبد الصمد، فذكرت في تغريدة على «تويتر»، أن «كارثة المرفأ جريمة لا تغتفر، ومن حق الشعب اللبناني أن يعرف الحقيقة وأن يتم إنزال أشدّ العقوبات بمن تثبت مسؤوليتهم عن الجريمة ولن أقبل بأقل من ذلك. أطلب إلى أي نتيجة فعلية لمحاكمة المسؤولين

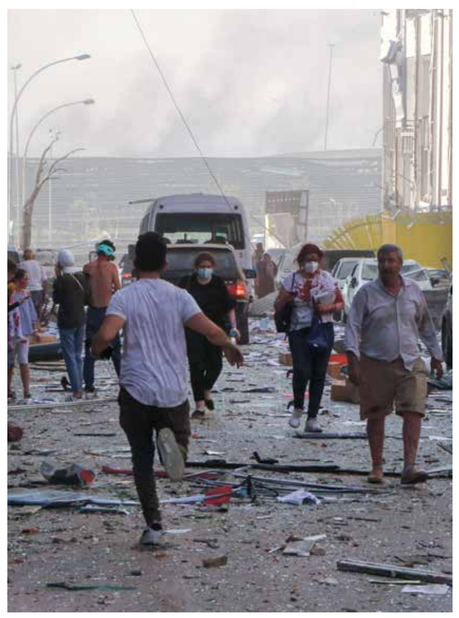
لم تصل لجان تحقيق محلية سابقا إلى أي نتيجة لمحاكمة مسؤولين في قضايا عدة (حسين بيضون)

«العفو» تطالب بآلية خارجية

طالبت الامينة العامة لمنظمة العفو الدولية بالنيابة، جولي فيرهار (الصورة)، أمس الخميس، بتحقيق دولي في انفجار مرفأ بيروت، وقالت انه «إذا كان السبب وراء الانفجار، بما في ذلك احتمال تخزين كميات كبيرة من نترات الامونيوم بشكل غير آمن، فإن منظمة العفو الدولية تدعو الى انشاء آلية دولية للتحقيق في الكيفية التي حدث بها ذلك». واضافت «لقد كانت المشاهد مروعة في بلد يعاني اصلا تحت وطأة ازمات متعددة. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا».

العراق: مخاوف من ترسانة الأسلحة

بغداد ـ **اكثم سيف الدين، سلام الجاف**

أثار انفجار بيروت مخاوف لدى الحكومة العراقية، التي وجّهت ليل الأربعاء، بجرد الحاويات التي تحوي مواد عالية الخطورة، ذات الطبيعة الكيميائية والقابلة للانفجار، في المنافذ الحدودية، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها تلافياً لأي حادث مشابه لانفجار العاصمة اللبنانية. جاء ذلك بعد ساعات من حملة واسعة دشنها ناشطون عراقيون حمّلوا فيها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، مسؤولية حماية المناطق السكنية من وقوع انفجار مشابه لانفجار مرفأ بيروت، في ظل تواجد ترسانة عسكرية كبيرة داخل المناطق السكنية في بغداد والمحافظات. وطالبوا بإخراجها بشكل عاجل، مشددين على ضرورة أن تعي الحكومة حجم المخاطر التي قد تنجم عن تلك الترسانة.

وأكد الناشط المدني وعد العبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن حفظ أمن المواطن، وأن وجود مخازن الفصائل المسلحة وترسانتها الكبيرة داخل المدن وبين المنازل السكنية، خطر كبير قد يعرض تلك المناطق إلى فاجعة أشبه بفاجعة بيروت، وأن مخاطرها تفوق مخاطر المنافذ الحدودية البعيدة عن المناطق الآهلة بالسكان»، مضيفاً «يجب على الحكومة أن تتخذ قراراً بعيداً عن المجاملات، بإخراج تلك المخازن خارج المدن بأسرع وقت ممكن».

وقال النائب عن «تيار الحكمة» علي البديري، لـ«العربي الجديد»، إنّ «كل معسكر فيه عتاد وسلاح هو قنبلة موقوتة قد تتسبب بكارثة للمواطنين في أي لحظة، وإن أي معسكر ومكان سلاح في المدن يجب إخلاؤه بشكل عاجل».

إسرائيل تتوقع تحولاً

صالح النعامي

رجحت أوساط عسكرية إسرائيلية أن تفضي الضغوط الدولية التي ستمارس على «حزب الله» في أعقاب انفجار مرفأ بيروت إلى حدوث تحول على ميزان القوى في المنطقة لصالح تل أبيب. ونقل موقع «وللا»، أمس الخميس، عن مصدر إسرائيلي كبير قوله إنه «من السابق لأوانه تحديد تأثير الكارثة الوطنية في لبنان على الأمين العام لحزب الله) حسن نصر الله وسلوكه تجاه إسرائيل، لكن هناك ما يدل على أن ما حدث يمكن أن يدفع الحزب للتراجع عن أنشطته على الأقل في الفترة المقبلة». واعتبر أن تدخل قوة عالمية ودول الخليج «الغنية» في أعقاب انفجار بيروت بات مهماً لمنع إيران من ملء الفراغ واستغلاله لتوسيع دائرة نفوذها في لبنان. وأعرب المصدر عن القلق من إعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس النظام السوري بشار الأسد استعدادهما لتقديم العون للبنان، محذراً من أن طهران ودمشق يمكن أن تستغلا المساعدات في نقل الوسائل القتالية والمركبات التي يحتاجها «حزب الله» لإنجاز مشروع الصواريخ ذات دقة الإصابة العالية. وأشار الموقع إلى أن التحذير الاستخباري من إمكانية إقدام الحزب على تنفيذ عملية ما زال قائماً.

هل تعود الثورة بزخم أكبر؟

كان تأجيل موعد حكم المحكمة الدولية الخاصة بقضية اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والذي كان مقرراً اليوم الجمعة، في 18 أغسطس/ آب الحالي، أول تداعيات الانفجار غير المسبوق الذي هزّ بيروت ومحيطها، الثلاثاء، ومع تصاعد الغضب الشعبي ضد السلطة الحاكمة في لبنان، تُطرح تساؤلات عن التداعيات المقبلة للانفجار، وهل تصل حد الإطاحة بحكومة حسان دياب وتعطي دفعاً جديداً للتحركات الشعبية؟ وكانت الحكومة قد تعرضت لأولى الهزّات باستقالة وزير الخارجية ناصيف حتي، قبل أيام، لتعذّر قيامه بواجباته وغياب إرادة حقيقية للإصلاح، وفق قوله.

وعن هذا الوضع، قالت مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مهى يحيى، لوكالة «فرانس برس»: «في أي بلد آخر، كانت الحكومة لتستقيل». عقب الانفجار، مضيفة «مجرّد وجود كمية بهذا الحجم من نيترات الأمونيوم مخزّنة في مرفأ بيروت من دون إجراءات احترازية يشكّل إهمالاً جرمياً». في المقابل، قال الباحث والأستاذ الجامعي كريم بيطار، لـ«فرانس برس»: «على الرغم من الغضب الشعبي العارم، ليس مرجحاً أن نرى استقالة فورية للحكومة في هذه المرحلة، طالما أنه ما من بديل واضح»، لكنه توقع أن الانفجار قد «ينفخ الروح مجدداً في الثورة»، معربا عن اعتقاده بأن «اللبنانيين سيكونون أكثر تصميماً على محاسبة الطبقة السياسية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

شرق غرب

اتفاق حدودي بين مصر واليونان

وقع وزير الخارجية المصري سامح شكري (الصورة)، ونظيره اليوناني نيكوس دندياس، أمس الخميس، اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، بعد سنوات من التفاوض والإعداد لهذه الخطوة التي من شأنها إثارة مزيد من الأزمات في منطقة شرق البحر المتوسط، بين مصر واليونان وقبرص من جهة وتركيا من جهة أخرى. ولا تعترف تركيا بترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، وكذلك بين قبرص واليونان لوجود نزاع بينها وبين اليونان على العديد من الجزر.

(العربي الجديد)

اعتقالات للاحتلال في الضفة

أعلن نادي الأسير الفلسطيني في بيان له، أمس الخميس، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ مساء الأربعاء وحتى فجر أمس 23 مواطناً من الضفة الغربية المحتلة، بينهم فتية. وأوضح أن سبعة مواطنين جرى اعتقالهم من محافظة رام الله والبيرة، وجرى اعتقال 6 فلسطينيين من محافظة الخليل، واعتقل الاحتلال 5 فلسطينيين من محافظة نابلس، وجرى اعتقال مواطنين من مخيم شعفاط بالقدس، كما تم اعتقال ثلاثة آخرين من محافظة قلقيلية.

(العربي الجديد)

«داعش» يهاجم النظام في البادية

شن عناصر تنظيم «داعش» هجوماً مباغتاً، أمس الخميس، على موقع لقوات النظام السوري في ريف حماة الشرقي بالبادية السورية. وقالت وسائل إعلامية موالية للنظام إن التنظيم هاجم نقطة عسكرية في قرية جويعد شمالي شرق السخنة بريف السلمية الشرقي بنحو 25 كيلومتراً. وذكرت صحيفة «الوطن» عن مصدر ميداني قوله إن «الوحدات العسكرية العاملة في المنطقة تصدت للهجوم، وتعتقد بأن المهاجمين من تنظيم داعش».

(العربي الجديد)

الغنوشي يحذّر من إقصاء «النهضة»

حذّر زعيم حزب «النهضة»، رئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي (الصورة)، مساء أول من أمس الأربعاء، من خطورة إقصاء حزب «النهضة» و«قلب تونس» من الحكومة، معتبراً أن حكومة لا تتضمن الحزب الأول والثاني هي ضد الديمقراطية. وأكد الغنوشي، من المقر المركزي لـ«النهضة»، أن «من يفكر في أن البلاد يمكن أن تسير من دون نهضة، وأن الحكومة يمكن أن تتشكل من دونها، هؤلاء تفكيرهم إقصائي ولا يفكرون في مصلحة البلاد».

(العربي الجديد)

بولتون يحضّ على انفصال كردستان

اعتبر مستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون، أن تفكيك العراق «سيكون نافعاً جداً»، مطالباً العراقيين الأكراد بالاستعداد لما بعد مرحلة إجراء الانتخابات الأميركية (في 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل)، وحضّ خلال مقابلة أجرتها محطة تلفزيون محلية عراقية كردية تبث من أربيل على انفصال إقليم كردستان العراق بمحافظاته الرئيسة الثلاثة أربيل والسليمانية ودهوك عن العراق.

(العربي الجديد)

قضية

لا يزال التوتر يخيم على إدلب، بسبب استعصاء الحلول السياسية، ودعوة موسكو إلى تأجيل عقد اجتماع اللجنة الدستورية بسبب فيروس كورونا، ما يرجح العودة إلى سيناريو الحرب، مع سعي العديد من الأطراف لإجهاضه، خصوصاً النظام السوري والمليشيات الإيرانية. ومع دخول اتفاق موسكو حول المنطقة شهره السادس، بدا واضحاً أنه لم ينجح في الدفع نحو حل لهذه المنطقة، خصوصاً مع معطيات ميدانية تشير إلى أنه على وشك الانهيار، في ظل حشود مستمرة من قوات النظام والمليشيات الإيرانية

اتفاق إدلب
150 يوماً من هدوء يشرف على الانتهاء

أمين العاصي

شكّل الاتفاق الروسي التركي حول محافظة إدلب، عند توقيعه في موسكو مطلع مارس/آذار الماضي بعد شهور من التصعيد، بارقة أمل لملايين المدنيين في الشمال الغربي من سورية من أجل تخفيف مأساتهم، ولكن سرعان ما تبيّن أن هذا الاتفاق لا يختلف في الجوهر عن سابقيه، لا سيما أنه لم يجد حلولاً لأكثر من مليون نازح من أرياف إدلب وحلب المتكدسين في الشمال السوري، وسط ظروف معيشية تكاد تصل إلى حدود الكارثة. ودخل الاتفاق، أمس الأول الأربعاء، شهره السادس، وسط معطيات عسكرية وميدانية تشير بشكل واضح إلى أنه على وشك الانهيار في ظل حشود مستمرة من قوات النظام والمليشيات الإيرانية في ريف إدلب الجنوبي، مع عودة القصف الجوي من قبل الطيران الروسي الذي أدى، خلال الأسبوع الحالي، إلى مقتل مدنيين بعد غياب الطيران الحربي عن سماء الشمال الغربي من سورية أشهراً عدة وفق الاتفاق.

وبالتزامن مع انقضاء أكثر من 150 يوماً على الاتفاق الروسي التركي، صعّد النظام السوري من وتيرة عملياته العسكرية شمالي غرب البلاد، وشنت قواته، أمس الخميس، هجومين على مواقع المعارضة في ريفي اللاذقية الشمالي، وإدلب الجنوبي، كما عاودت قوات النظام محاولة اقتحام منطقة جبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي بالتزامن مع قصف مدفعي على بلدات في محافظة إدلب، في ظل معلومات عن توجه أرتال عسكرية لقوات النظام والمسلحين الموالين لها، من ريف إدلب الشرقي وحلب الجنوبي والجنوبي الغربي، إلى مواقع جديدة في محيط كفرنبل ومنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، في خطوة كما يبدو للبدء بعمل عسكري بأتجاهها.

وقضى الاتفاق الذي توصل إليه الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، بعد قمة طارئة في موسكو حول «منطقة خفض التصعيد الرابعة» (إدلب وما حولها)، بوقف لإطلاق النار بدأ في السادس من مارس الماضي، بالإضافة إلى إنشاء ممر آمن على طول الطريق الدولي حلب-اللاذقية («أم 4»)، بعمق 6 كيلومترات من الجنوب ومثلها من الشمال، على أن يتم الاتفاق على معايير محددة لعمل الممر الأمني بين وزارتي الدفاع التركية والروسية. أما البند الثالث، والذي يتمحور كذلك حول الطريق «أم 4»، فيشير إلى بدء تسيير دوريات مشتركة بين روسيا وتركيا على الطريق الدولي من بلدة الترنبة (غربي سراقب)، وصولاً إلى بلدة عين الحور (آخر نقطة في إدلب من الغرب على تخوم ريف اللاذقية)، مع حلول يوم 15 مارس/آذار الماضي. كذلك نصّ الاتفاق في ملحقه على الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها الإقليمية، والتصميم على مكافحة كل أشكال الإرهاب، والقضاء على جميع الجماعات الإرهابية في سورية على النحو الذي حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولم يتم تنفيذ البند الثالث من الاتفاق إلا بعد 21 محاولة من الجانبين الروسي والتركي، اللذين استطاعا أخيراً تسيير دورية أواخر الشهر الماضي على كامل الطريق «أم 4» الذي يربط الساحل السوري في غربي البلاد بمدينة حلب كبرى الشمال السوري. وسارت الدورية ذات الرقم 22 على مسافة تتجاوز 60 كيلومتراً، وسط إجراءات أمنية مشددة تخوفاً من وقوع هجوم كما حدث في الـ14 من الشهر الماضي، حيث أصيب ثلاثة من الجنود الروس جراء انفجار لغم أثناء مرور الدورية على الطريق. وعلى الرغم من مرور خمسة أشهر على بدء سريان اتفاق موسكو، لم يستطع الجانبان الروسي والتركي استعادة الحركة على الطريق «أم 4» داخل محافظة إدلب، الذي يُعد من أكثر الطرق الدولية في سورية أهمية، ويبدأ من الساحل السوري، وينتهي في محافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية. وعلى الرغم من سريان وقف إطلاق النار، إلا أن النظام استغل التهدئة لمزيد من حشد القوات، ربما استعداداً لجولة قتال أخرى أكثر ضراوة، من تلك التي قامت بها القوات بدعم روسي، خلال العام الماضي وانتهاء بممارس الماضي، والتي استطاعت من خلالها السيطرة على ريف حماة الشمالي وريف حلب الجنوبي وقسم من ريف حلب الغربي، إضافة إلى أجزاء واسعة من ريفي إدلب الشرقي والجنوبي، والتي أدت إلى نزوح أكثر من مليون مدني، عشرات الآلاف منهم يعيشون في مخيمات. كما زج الإيرانيون «حزب الله» المزيد من العناصر في مدينة سراقب ومحيطها في ريف إدلب الشرقي وفي محيط منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، في ظل مؤشرات على قرب البدء بعمل عسكري واسع النطاق في حال اختلاف الروس والأتراك حول العديد من الملفات الإقليمية، لا سيما في ليبيا، حيث من المتوقع أن ينعكس أي توتر سياسي بين موسكو وأنقرة على الأوضاع الميدانية في محافظة إدلب. من جانبه، أوضح القيادي في فصائل المعارضة السورية العميد فاتح حسون، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه منذ بدء سريان الاتفاق «تجاوَزت الخروقات من جانب نظام الأسد وداعميه، وعلى رأسهم روسيا، ثلاثة آلاف خرق موثق، إضافة لعشرات محاولات اقتحام المنطقة». وأكد حسون التزام قوى الثورة والمعارضة السورية بالاتفاق، مشيراً إلى أنه «لم يكن هناك خروقات من جهتها تذكر»، مضيفاً «وبالتالي من الواضح أنه لم يكن هناك التزام من نظام الأسد وداعميه الروس والإيرانيين بالاتفاق». وتابع «لولا الحشود الكبيرة للجيش التركي في المنطقة، ووجود أسلحة متطورة وهجومية مع هذه الحشود، وانتشارها بتراتيب قتال تستطيع صد أي هجوم معاد، لكانت قوات النظام وداعميه اقتحموا المنطقة غير عابئين بالاتفاق، ولا السلبيات التي ممكن أن تنتج عن هذا الاقتحام على المدنيين السوريين وتركيا والمجتمع الدولي»، مضيفاً «بالتالي حسون لا ينكر وجود إرادة روسية وصفها بـ«المؤقتة» للحفاظ على الاتفاق «ليس بسبب الواقع المأساوي في سورية إنما بسبب ارتباط الملف السوري بالملف الليبي، وقدرة تركيا على الضغط على روسيا في ليبيا»، مضيفاً «لولا هذه الورقة لما التزمت روسيا باتفاق وقف إطلاق النار في إدلب».

يتخوف المدنيون من عودة المعارك (محمد عبدالله/الأناضول)

تحشيد تركي

لا يزال الجيش التركي يحشد قوات له في شمال غربي سورية، ونشا نحو 60 نقطة انتشار في إدلب، إضافة الى إنشاء قاعدة عسكرية كبرى له في مطار بلدة تفتناز. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، الاربعاء، ان عدد الشاحنات والآليات التركية التي وصلت الى منطقة «خفض التصعيد» في ادلب ومحيطها بين 2 فبراير/ شباط 2020 وحتى الآن، اكثر من 8485 شاحنة وآلية عسكرية، فيما بلغ عدد الجنود الأتراك في إدلب وحلب اكثر 11500 جندي تركي.

تجاوزت الخروقات من جانب النظام وداعميه الثلاثة آلاف

تعرضت الدوريات الروسية التركية المشتركة لعمليتي تفجير

الاتفاق الروسي التركي آمال مليون نازح سوري، كانوا يأملون باتفاق يعيد النظام إلى الحدود الجغرافية لاتفاق سوتشي المبرم في عام 2018، ما يمهّد الطريق أمام عودة آمنة لهم إلى منازلهم. ولكن الاتفاق لم ينص على انسحاب قوات النظام من المناطق التي سيطرت عليها في فبراير/شباط الماضي، وخصوصاً مدينتي معرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي وسراقب في ريف إدلب الشرقي. وأشار الباحث السياسي عباس شريفة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «المراقب لوقف إطلاق النار الذي شهدته إدلب يلحظ مدى القلق الذي كان يعتري هذا الاتفاق»، مضيفاً «تعرضت الدوريات الروسية التركية المشتركة لعمليتي تفجير، كما شهد طريق أم 4 تظاهرات شعبية نددت بمرور الدوريات الروسية من الطريق». كما أشار إلى أنه «لم تتوقف المناوشات والقصف المتبادل بين فصائل المعارضة، ومليشيات النظام السوري. كما شهدت المنطقة طلعات جوية وقصف بالطيران الحربي على مدينة بنش منذ أيام، ولا تزال حشود النظام السوري تتوالى على المنطقة». وأضاف «كل هذه المؤشرات تدل على هشاشة اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا، وسعي العديد من الأطراف لإجهاضه، خصوصاً المليشيات الإيرانية وقوات النظام السوري». ولا يستبعد شريفة عودة الصراع والتوتر إلى المنطقة «بسبب استعصاء الحلول السياسية، ودعوة لموسكو لتأجيل عقد اجتماع اللجنة الدستورية بسبب كورونا، ما يرجح العودة إلى سيناريو الحرب». وتوقع «ألا ينسحب تركيا بسهولة من المنطقة»، معرباً عن اعتقاده بأن الجيش التركي الموجود في المنطقة «سيقوم بصد قوات النظام عن التقدم، وهو ما سيدفع الروس إلى إعادة حساباتهم بمدى فائدة إشعال الحرب في المنطقة».

شرق غرب

ضحايا بغارات سعودية شمالي اليمن

اتهمت جماعة الحوثيين، أمس الخميس، التحالف السعودي الإماراتي، باستهداف مخيمات للبدو الرحل في محافظة الجوف، شمالي اليمن، ما أسفر عن مقتل وإصابة 22 مدنيا، في حصيلة أولية. ونقلت وكالة «سبأ» الخاضعة للجماعة، عن مصدر محلي، لم تسمه، أن طيران التحالف السعودي الإماراتي، شن 3 غارات على مخيمات للبدو الرحل، شرقي الجوف، قرب الحدود السعودية، ما أدى لمقتل 10 مدنيين وإصابة 12 آخرين حالتهم حرجة.

(العربي الجديد)

حكومة جديدة في موريتانيا

كلف الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني (الصورة) وزير التجهيز والنقل السابق محمد ولد بلال بتشكيل حكومة جديدة. جاء ذلك عقب ساعات من إعلان رئيس الوزراء إسماعيل ولد الشيخ سيديا استقالة حكومته. ولم يعلن رئيس الوزراء المستقيل أسباب أو تفاصيل الاستقالة، غير أنها تزامنت مع إعلان النيابة الموريتانية التحقيق في قضايا فساد مالي يتورط فيها رموز نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز ومسؤولون في الحكومة المستقيلة.

(الأناضول)

مقتل 5 من «الشباب» جنوبي الصومال

قتل 5 عناصر من «حركة الشباب» وأصيب آخرون إثر مواجهات في بلدة بإقليم شبيلي السفلى جنوبي الصومال. وقال عبد الله معو، رئيس بلدة عيل جالي بالإقليم، إن مقاتلي «الشباب» شنوا هجوما ليلة الأربعاء-الخميس على مركز عسكري حكومي أعقبه مواجهات عنيفة، مضيفاً أن فرقة من الجيش تصدت للهجوم وقتلت 5 من مقاتلي «الشباب» فيما أصيب 10 آخرون خلال المواجهات.

(الأناضول)

مناصرو غباغبو يتظاهرون في أبيدجان

أطلقت شرطة ساحل العاج الغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين في العاصمة التجارية أبيدجان أمس الخميس. ويحتج المتظاهرون على استبعاد الرئيس السابق لوران غباغبو وآخرين من قوائم الترشح في الانتخابات الرئاسية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وتجمع مئات المتظاهرين خارج مقر اللجنة الوطنية للانتخابات للمطالبة بإدراج غباغبو وحليفه شارل بليه جوديه ورئيس الوزراء السابق جيوم سورو على قوائم الترشح. وقالت اللجنة إن الثلاثة غير مدرجين على القائمة بسبب إدانات جنائية وإنها ستنظر في طعون على استبعادهم.

(رويترز)

اجتماع للويا جيرغا لبحث إطلاق 400 من «طالبان»

قال مسؤولون أفغان إن مجلس لويا جيرغا القبلي سيعقد اجتماعاً اليوم الجمعة لتحديد ما إذا كانت السلطات ستطلق سراح 400 من عناصر حركة «طالبان» وفقا لشروط للاتفاق المبرم. ويدعو الاتفاق لإطلاق سراح خمسة آلاف سجين من عناصر الحركة في مقابل أن تطلق الحركة سراح ألف من عناصر الحكومة، قبيل إطلاق مفاوضات أفغانية، فيما يبقى إطلاق سراح السجناء الأربعمائة العقبة الأخيرة.

(أسوشيتد برس)

تقرير

من يخلف نبيل بفون على رأس هيئة الانتخابات؟

بعد أن انتهت ولاية رئيس الهيئة العليا للانتخابات في تونس نبيل بفون، يترقب التونسيون من سيخلفه، إذ حدد البرلمان نهاية أغسطس حداً أقصى لتقديم الترشيحات

تونس ـ آدم يوسف

على الرغم من الخلافات السياسية التي يشهدها البرلمان التونسي، تُطرح عليه في آجال قريبة جملة من الملفات الكبيرة التي تستوجب البحث عن توافقات لتسويتها، من بينها عدد من القوانين الهامة واستكمال الهيئات الدستورية وتجديد بعضها. ومن أبرز هذه الملفات، تجديد تركيبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وانتخاب رئيس جديد لها خلفاً لنبيل بفون الذي تولى المهمة في يناير/كانون الثاني 2018، وقاد هذه الهيئة الدستورية في فترة انتقالية صعبة. وكان مكتب البرلمان، برئاسة راشد الغنوشي، قد قرر قبل فترة فتح باب الترشح لتجديد ثلث أعضاء الهيئة العليا للانتخابات التسعة، وانتخاب رئيس جديد خلفاً لبفون. وتقرّر فتح باب الترشيحات فور صدور القرار بالرائد الرسمي (المجلة الرسمية للجمهورية التونسية)، مع تحديد أقصى أجل لتقديم الترشيحات نهاية شهر أغسطس/آب الحالي.

وانتهت ولاية بفون وعضوين آخرين، بحسب القانون، في يناير/كانون الثاني الماضي، وذلك في إطار التداول والتجديد الدوري كل سنتين لثلث تركيبة هيئة الانتخابات، التي تضم تسعة أعضاء، بهدف ضمان حيادها واستقلاليتها.

وقال رئيس هيئة الانتخابات نبيل بفون، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه قام بواجبه خلال ولايته، وسيواصل العمل بالجهد نفسه في رئاسة الهيئة إلى حين تسليم المهمة للرئيس الجديد، مشيراً إلى أنه كان من المفترض أن تنتهي ولايته مبدئياً في يناير الماضي. ولفت إلى أنّ «قانون الهيئة أخذ بعين الاعتبار الاستثناءات، فنصّ على أن يُتم الأعضاء الموجودون مهامهم إلى حين التحاق الأعضاء الجدد، بما يفترض مواصلة جميع الأعضاء القيام بمسؤولياتهم من باب تفادي الفراغ في هيئة بالغة الأهمية تسهر على الانتخابات». ودعا بفون «الوافدين الجدد على الهيئة، للمحافظة على استقلاليتها والنأي بها عن جميع التجاذبات السياسية، حتى نضمن انتقالاً ديمقراطياً حسب المعايير الدولية». وأوضح أنّ «الهيئة عملت في ظروف استثنائية للغاية، فعندما كنا نعدّ للانتخابات التشريعية والرئاسية على اعتبار علمنا بالموعد الدوري للانتخابات العام الماضي، فوجئنا بوفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، ووجدنا أنفسنا أمام إكراه دستوري بإجراء الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر، كما فوجئنا بأنّ القانون الانتخابي لا يسمح بذلك، فقمنا بتعديل هذا القانون في وقت قياسي، ونجحنا في تنظيم انتخابات الرئاسة في الآجال المحددة».

ولفت بفون إلى أنّ «الصعوبات التي اعترضت الهيئة لم تقف عند الآجال، بل شملت مشاكل أخرى جعلتها استثنائية وذات خصوصية، من خلال صراع الأحزاب حول تمثيلها والترشحات في حركة نداء تونس والجبهة الشعبية وأحزاب أخرى... كما وجدت الهيئة نفسها أمام صعوبات وضغوط إضافية، إذ كان أحد مرشحي الرئاسة في السجن، وطلب من الهيئة إيداء موقفها في هذا الأمر، وفي الوقت نفسه، كنا منشغلين بتنظيم الانتخابات البلدية الجزئية». وعلى الرغم من الخلافات والاتهامات التي حامت حول بفون، فإنه يعدّ شخصية توافقية، ونجح في كسب احترام قيادة البلاد، بفضل مراكمته لتجربة صلبة في المجال الانتخابي، تعدّ الأطول مقارنةً بجميع الأعضاء، إذ ساهم في كل المحطات الانتخابية التي عاشتها البلاد بعد الثورة. وعرفت هيئة الانتخابات خلافات داخلية عميقة خلال الفترة الانتخابية الماضية كادت تعصف بتماسكها وبالمسار الانتخابي، إذ نشأ صراع بين أعضاء الهيئة ورئيسها، بلغ حدّ التوجه للقضاء والتلويح بحجب الثقة عن عضوين، هما عادل البرينصي ونبيل العزيزي، إثر اتهامهما بفون بالتقرّد بالرأي وسوء التصرف المالي والإداري وبتعاونه مع مؤسسة دولية لها أدوار «خفية» ومشبوهة. وبلغت الاتهامات حدّ التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية بالخارج وفي تعيين رؤساء هيئات فرعية. لكن بفون نجح في للمة الخلافات والتصدّع الداخلي للهيئة، وتمكّن من مواصلة العمل وإعادة انتخاب عدد من البلديات، التي تمّ حلّها بسبب الاستقالات الجماعية فيها في عدد من المحافظات، وفي بعضها الآخر الذي عرف شواغر أخيراً.

دعا بفون الوافدين الجدد على الهيئة لحفظ استقلاليتها

وانتخب بفون في 9 مايو/أيار 2011 من قبل «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» عضواً في أول هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات بعيداً عن تدخل وزارة الداخلية، ثمّ أعيد انتخابه مرة أخرى في 8 يناير/كانون الثاني 2014 عضواً في الهيئة، إلى أن انتخب في 30 يناير/كانون الثاني عام 2018 رئيساً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتعطلت عملية تجديد الهيئة أخيراً بسبب جائحة كورونا التي علقت غالبية أنشطة البرلمان وأثرت على سير مختلف مؤسسات البلاد. وينتخب البرلمان التونسي أعضاء الهيئة المهمة بأغلبية الثلثين، أي بـ145 صوتاً على الأقل، في وقت يتم انتخاب رئيس الهيئة الجديد بالأغلبية المطلقة أي 109 أصوات، من بين الأعضاء المنتخبين.

وفرض القانون الانتخابي أغلبية معززة، على الرغم من صعوبة تجميع الأصوات، لضمان استقلالية الأعضاء وحيادهم عن الأحزاب السياسية، ما جعل الكتل والأحزاب غير قادرة بمفردها على تمرير أي مرشح في غياب توافق الأغلبية المطلقة. ويرى مراقبون أنّ هيئة الانتخابات التونسية مثلت استثناءً في المنطقة، بفضل نجاحها في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومباشرة، مع احترام الآجال الدستورية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها. وتشهد المنظمات الدولية، المراقبة للانتخابات التونسية، بنزاهة الهيئة وحسن إدارتها للانتخابات التشريعية والرئاسية والبلدية وحتى انتخابات مجلس القضاء، على الرغم من الضغوط السياسية.

انتهت ولاية بفون في يناير الماضي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

العراق

مخاوف من تأثير السلاح على الانتخابات

بعد حسم رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، موعد الانتخابات المبكرة، بات السؤال المطروح حول إمكانية نجاحها في ظل السلاح

بغداد ـ **براء الشمري، سلام الجاف**

منذ إعلان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، عن تحديد السادس من يونيو/ حزيران من العام المقبل موعداً لإجراء الانتخابات المبكرة في البلاد، تتصاعد وبشكل مطرد التحذيرات التي يطلقها مسؤولون وسياسيون عراقيون من احتمال تأثير السلاح المنفلت على الانتخابات، لا سيما مع استمرار سيطرة فصائل مسلحة على مناطق عدة من شمال البلاد وغربها ونفوذهم في مناطق أخرى.

وأكد المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي، أحمد ملا طلال، خلال مؤتمر صحافي عقده يوم الثلاثاء الماضي، أن الحكومة تسعى لإجراء العملية الانتخابية بعيداً عن المال السياسي والسلاح المنفلت، مشيراً إلى أن تحديد موعد للانتخابات المبكرة جاء بعد دراسة مستفيضة، وذلك تلبية للإرادة الشعبية، ورغبة المرجعية الدينية في النجف. من جهته، أكد عضو البرلمان العراقي عن «تحالف القوى»، أحمد مظهر، أن التظاهرات خرجت من أجل تعديل المسار السياسي للسنوات الماضية والتي شهدت عمليات انتخابية رافقها كثير من علامات الاستفهام، وسبق للانتخابات أن تعرضت إلى ضغط السلاح المنفلت الذي تسبب بعمليات تزوير وتغيير نتائج. واستبعد في حديث لـ«العربي الجديد»، إمكانية تراجع تأثير السلاح على الانتخابات المقبلة، قائلاً «إذا كانت نسبة السلاح المنفلت في الانتخابات السابقة 50 في المائة، الآن قد تصل هذه النسبة إلى 80 في المائة».

وتابع مظهر «كما تدخلت بعض الجماعات بشكل سلبي في الانتخابات الماضية فسيكون لها تأثير بشكل أكثر سلبية مستقبلاً»، موضحاً أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لا يمتلك عصا سحرية للتغيير. ورأى أن تحديد الكاظمي موعد الانتخابات في العام المقبل، سيتسبب بمشاكل، لأن الوقت المتبقي قبل الانتخابات غير كاف لنزع السلاح من العناصر الخارجة على القانون. وأضاف: «أنا غير متفائل بأن الانتخابات يمكن أن تمر في ظل انتشار السلاح المنفلت»، مؤكداً أن الحديث عن احتمال قيام الفصائل بنزع سلاحها خلال الفترة المقبلة يعد أمراً مستحيلاً.

ولفت النائب عن «تحالف القوى» إلى أن المخاوف من السلاح المنفلت جدية، مضيفاً أن العملية السياسية بعد الانتخابات المقبلة ستحمل عيوباً أكثر من الوقت الحالي لأن فعالية السلاح ستكون أقوى. وأوضح أن بعض الدول التي تتدخل بالشأن السياسي العراقي لا يمكن أن تسمح بتراجع مصالحها، لافتاً إلى أنها «مستعدة لحرق العراق عن بكرة أبيه من أجل أن تبقى محتفظة بالصدارة في المشهد السياسي العراقي لتحصل على ما تريد من منافع».

وفي سياق متصل، أكد عضو البرلمان عن تحالف «سائرون» التابع لـ«التيار الصدري»، صادق السليطي، أن وجود السلاح المنفلت قد يتسبب بمصادرة أصوات الناخبين من خلال إجبارهم على التصويت لقوائم أو أسماء محددة، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن استخدام مثل هذه الأساليب يمثل طعناً للعملية الديمقراطية، ومصادرة لإرادة الجماهير، وقد يؤدي إلى تفاقم المشاكل السياسية في البلاد وإغلاق نوافذ الحل. وأشار السليطي إلى أن العراق يمر خلال هذه الفترة بظرف أمني غير مستقر في ظل وجود نشاطات لجماعات متعددة من بينها جماعات متفلتة في بعض المدن، وأن استمرار مثل هذه الممارسات قد يؤثر على الناخب بسبب وجود السلاح والتهديد. ولفت إلى أن عملية نزع سلاح الفصائل المسلحة هي من مسؤولية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وأن الأمر يتطلب جهود حكومية صارمة وخلال فترة زمنية تتناسب مع عمر مهمة الحكومة الحالية.

نجاح الانتخابات يتطلب وجود قدرة على فرض هيبة الدولة

وأوضح أن «الحكومة معنية بفرض هيبة الدولة على كل المدن والمناطق في ظل وجود الحاجة إلى الأمن على جميع المستويات، من أجل الأمن الانتخابي لأن من دونه قد تتعرض الانتخابات إلى عمليات تلاعب»، مؤكداً أن نجاح الانتخابات يتطلب وجود قدرة على فرض هيبة الدولة، والسيطرة على الحدود، والحفاظ على سيادة القرار السياسي، واستكمال كل مفردات السيادة الوطنية، وعدم السماح بأي تدخل خارجي في الشأن العراقي. أما عضو مجلس النواب غانيب العميري، فاعتبر أن حصر السلاح بيد الدولة، والقضاء على الفساد، يعدان من أهم الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وقال في تصريح صحافي إن موعد إجراء الانتخابات مناسب ويمنح الوقت الكافي لإكمال قانون الانتخابات، وتهيئة المفوضية. وأشار إلى وجود أمور مهمة يجب أن تكتمل مثل حصر السلاح والقضاء على الفساد لضمان عدم حدوث تلاعب بالعملية الانتخابية، مشدداً على ضرورة بذل الجهود من قبل الحكومة والبرلمان من أجل إنجاح الانتخابات. ونهاية الشهر الماضي، أعلن الكاظمي 6 يونيو من العام المقبل موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة، مطالبا البرلمان بإرسال قانون الانتخابات إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه، ومتعهداً بالعمل على إنجاحها. وشدد على ضرورة أن تكون الانتخابات في ظل وجود مراقبين دوليين، متعهداً بـ«منح كل القوى المتنافسة الحماية والرعاية لخوض الانتخابات، ومنع السلاح المنفلت والا تزور فيها إرادة الشعب، ولا تصنع نتائجها إلا خيارات الشعب». ودعا الشباب والأحزاب والمفكرين «إلى إحداث نقلة نوعية لانتشال العراق من فوضى الصراعات، ونقله إلى التنافس الشريف». تبع ذلك دعوة الرئيس العراقي برهم صالح، البرلمان إلى الإسراع بتمرير قانون الانتخابات والقوانين المطلوبة لضمان إجراء انتخابات نزيهة، مشيراً إلى موافقته على حل البرلمان في حال تقديم طلب رسمي بذلك. وشدد على أن «أزمة العراق السياسية لا تحتمل التسويف، وأن ظروف المعاناة التي يمرّ بها الشعب تتطلب قراراً وطنياً شجاعاً نابعاً من استحقاق الشعب وحقه في اختيار حكومة وطنية مستقلة ومتماسكة عبر انتخابات حرة ونزيهة».

يخشى كلر تنامي سطوة السلاح قبل الانتخابات المقبلة (فرانس برس)

تقرير

تكثيف المساعي لاستعادة ناشطين وعسكريين جزائريين خارج البلاد وتفكيك شبكات أمنية

التسريبات تزعج السلطة

لا يزال نشاط عسكريين جزائريين وناشطين خارج البلاد وتسريبهم معلومات ووثائق أمنية، يزعج السلطة التي تسعى لاسترداد هؤلاء من الدول التي لجؤوا إليها، وتحاول تفكيك شبكات من المتعاونين مع هؤلاء داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، والتي تؤشر إلى استمرار الصراع بين مجموعات داخل المؤسسات

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

تكشف التطورات الأخيرة في الجزائر، مع استرداد أحد العسكريين الفارين إلى الخارج، عن تكثيف السلطات الجزائرية مساعيها لاستعادة ناشطين وعسكريين لجؤوا إلى الخارج، بعدما بات نشاطهم المستمر على مواقع التوصل الاجتماعي وتواصلهم مع الرأي العام في الجزائر، يشكّل صداعاً مزمناً للسلطة، خصوصاً بسبب نشرهم تسريبات أمنية وعسكرية وسياسية وملفات تخص كبار المسؤولين في البلاد، وكشفهم وثائق حساسة، لكن يبقى الأهم بالنسبة للسلطة حالياً هو سد مصدر التسريبات وتفكيك شبكات من المتعاونين مع هؤلاء داخل المؤسسة العسكرية والأمنية.

وشجع نجاح السلطات أخيراً في استرداد الضابط فرميط بونويرة الذي كان يعمل مديراً لمكتب قائد الأركان السابق للجيش أحمد قايد صالح، من تركيا، وكان فاراً إلى هناك منذ شهر يناير/كانون الثاني الماضي، الأجهزة الأمنية والقضائية المكلفة بالملف لإعادة توجيه الاهتمام نحو الناشطين والعسكريين في الخارج، لا سيما بعد عودة المدير السابق لقسم الأمن الخارجي محمد بوزيت إلى منصبه منذ أربعة أشهر، على الرغم من أن استعادة هؤلاء الناشطين والعسكريين تتطلب فك تعقيدات قانونية وقضائية في بلدان إقاماتهم، في مقابل المراهنة من السلطات الجزائرية على مستوى آخر من الترتيبات تلعب فيها العلاقات السياسية والمصالح دوراً في فك باقي التعقيدات.

وتعمل السلطات على تضييق الخناق على التسريبات بعد توقيف مدير الأمن الداخلي وأسني بوعزة قبل شهرين (أدين بثماني سنوات سجناً بتهمة إهانة مسؤول في الجيش) وعدد من مساعديه، واستعادة بونويرة ونقله إلى الجزائر، مقابل فرار قيادات أخرى إلى الخارج كقائد الدرك السابق عبد الغني هامل الذي يقوم عليهم مسؤولية عن التسريبات الأمنية والعسكرية والسياسية التي كانت تصل إلى ناشطين ومعارضين في الخارج، في إطار حرب مصالح وصراع مجموعات أمنية ضد بعضها البعض منذ فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. ويُعتقد أن الضابط الفار قرميط بونويرة كان يقوم بتسريب ما لديه من معلومات ووثائق حول شخصيات سياسية وأمنية وعسكرية، إلى بعض الناشطين المعارضين الجزائريين المقيمين في الخارج.

وإذا كانت السلطات الجزائرية قد نجحت بإقناع تركيا بضرورة تسليم بونويرة قبل خروجه من تركيا، منعاً لتوجهه إلى فرنسا، إذ كانت الاستخبارات الفرنسية وفق المعلومات تسعى للوصول إليه في تركيا وتسهيل سفره إلى فرنسا للاستفادة من الملفات المتوفرة لديه مقابل منحه لجوءاً في البلاد، على غرار القائد السابق للدرك عبد الغالي بلقصير، فإنها لم تفلح في المقابل في إقناع باريس حتى الآن بتسليم بلقصير، المتهم في سلسلة قضايا فساد وثراء غير مشروع، ويعتقد أيضاً أنه كان وراء تسريب معلومات بهدف ضرب خصوم أمنيين. كما أخفقت في جلب وتسلم المدون والناشط علي طواقع التواصل الاجتماعي، أمير بوخرص المعروف باسم «أمير دي زاد» من فرنسا، إذ رفض القضاء الفرنسي في 7 يوليو/تموز الماضي طلبا من الجزائر لتسليمه.

> لم تنجح الجزائر بإقناع فرنسا في تسليم القائد السابق للدرك
>
> استمرار التسريبات مؤشر على وجود صراع داخل المؤسسات

والأربعاء الماضي لمح بيان لوزارة الدفاع الجزائرية إلى العميل السابق في المخابرات والصحافي المقيم في فرنسا هشام عبود، على أساس أنه مطلوب قضائياً في الجزائر وسبقت إدانته، في معرض الرد على تسريبات ومعلومات نشرها عبود حول فرار قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء مفتاح صواب.

ويربط محللون بين هذه التطورات، والتغييرات التي حدثت في جهاز الأمن الخارجي، على أساس أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يراهن على المدير الجديد لقسم الأمن الخارجي للمخابرات محمد بوزيت الذي عاد إلى منصبه السابق في شهر إبريل/نيسان الماضي، بعد 13 شهراً من إقالته من منصبه. ورأى المحلل المتابع للشؤون السياسية والأمنية في الجزائر حسن خلاص، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هذا يعني أن هناك حراكاً داخلياً داخل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ستتولد عنه تغييرات، وإذا قرأنا بعض التقارير التي تؤكد العودة الكبيرة لنشاط جهاز الأمن الخارجي التابع للمخابرات، فيمكن أن نُفهم على أنها رسالة للخارج أكثر مما هي للداخل»، لافتاً إلى أن «السلطة أعطت الأولوية للمطلوبين في قضايا ذات صلة بالتسريبات الأمنية والعسكرية أكثر من المطلوبين في قضايا فساد التي لا تشكل أولوية في الوقت الحالي».

كذلك تبدي السلطة والأجهزة الأمنية اهتماماً لمعرفة مصادر التسريبات وتفكيك الشبكات التي تقوم بتسريب المعلومات والوثائق للناشطين، وإتاحتها للرأي العام، حتى وإن كان الجزء الأكبر منها معلومات شخصية وأقرب إلى الطابع الفضائحي منه إلى طابع يكتسي أهمية أمنية أو حساسية عسكرية. وإذا كان مفهوماً وصول التسريبات الأمنية والسياسية أوجها نهاية حكم بوتفليقة، بسبب ترهل مؤسسات الدولة وحجم الصراع الحاد بين مجموعات الحكم والمصالح والكارتل المالي، فإن استمرار التسريبات في الفترة الحالية يعطي مؤشراً على استمرار الصراع بين المجموعات الأمنية والعسكرية، سواء الحالية في الحكم، أو الحالية مع بقايا المجموعة السابقة، لا سيما تلك الموالية للقائد السابق لجهاز المخابرات محمد مدين القابع في السجن العسكري.

وفي السياق، رأى الباحث المتابع لملف الأمن والجيش في الجزائر بلال كوردي في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «استمرار التسريبات مؤشر على وجود صراع، لكن هذه التسريبات بحكم طبيعتها الأمنية والاستخباراتية، يمكن أيضاً أن تكون لتوجيه رسالة من مجموعة معينة (يقصد جناح مدين) مفادها أن جهاز المخابرات عصي على التدجين، وأنه بعد أكثر من عقدين على إشراف على الجهاز يستحيل تحييد الرجل (مدين) ببساطة». لكن كوردي شدد على أن «السلطة تعتبر أن استمرار التسريبات يعطي مؤشراً على استمرار نمط الارتباك الداخلي، ولذلك اعتقد أن هناك قراراً حاسماً لدى السلطة السياسية والأمنية لإنهاء هذا الملف، بسبب الضرر الأمني الحاصل نتيجة التسريبات الكبيرة والحساسة أحياناً»، مشيراً إلى أنه «بخلاف تسلم نويرة، تعلم السلطة أن الاستجابة لطلبات تسليم البقية مستبعد جداً». لكنه رجح أنه «بقدر ما سيشتد الخناق على التسريبات وشبكاتها في الداخل، والضغط على الناشطين في الخارج، فإن التسريبات قد تبلغ ذروتها في المرحلة المقبلة».

نشاط كبير للجزائريين خارج البلاد (فرنسوا باوليتو/الأناضول)

معضلة اللجوء

تحاول السلطات الجزائرية منذ فترة جلب ناشطين آخرين، يثير نشاطهما القلق، هما الناشط والصحافي السابق السعيد بن سديرة، إضافة إلى العامل السابق في السفارة الجزائرية في ليبيا محمد العربي زيطوط، والمقيمان في لندن، إضافة إلى عدد من العسكريين الذين لا يظهرون في المشهد لكنهم يلعبون دوراً في الخفية. لكن وضع هذين الناشطين أكثر تعقيداً، لحصول بن سديرة على حق اللجوء في بريطانيا، وزيطوط على الجنسية البريطانية.

الحدث

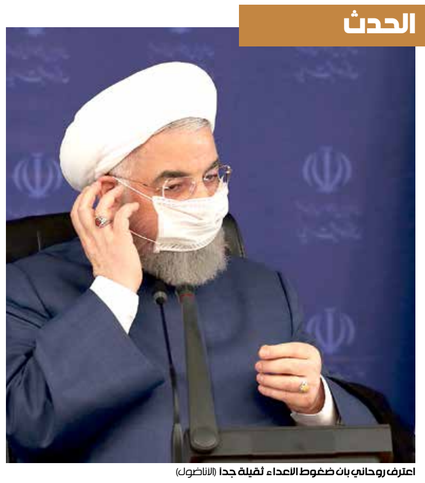
اعترف روحاني بأن ضغوط الاعداء ثقيلة جدا (الأناضول)

أميركا تتمسك بتصويت أممي على حظر السلاح لإيران

تتمسك الإدارة الأميركية بتصويت مجلس الأمن لتمديد الحظر الدولي على السلاح لإيران، على الرغم من تحذيرات بعض الدبلوماسيين من أن هذه الخطة تفتقر للتأييد في المجلس، فيما اعترف الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن الضغوط المفروضة على بلاده من قبل «الأعداء» ثقيلة جداً.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، أمس الخميس، إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سيصوت الأسبوع المقبل على مسعى أميركي لتمديد حظر دولي على السلاح لإيران على الرغم من تحذيرات بعض الدبلوماسيين من أن هذه الخطة تفتقر للتأييد في المجلس.

وينتهي حظر السلاح المفروض حالياً على طهران في 18 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، بموجب الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع القوى العالمية في العام 2015 والذي انسحبت منه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 2018. ويحتاج مشروع القرار، الذي صاغته الولايات المتحدة، لتأييد تسعة أصوات على الأقل لإجبار روسيا والصين على استخدام حق النقض (الفيتو)، وهو ما أشارت كل من موسكو وبكين إلى أنها ستفعله. ويشكك بعض الدبلوماسيين فيما إذا كانت واشنطن تستطيع تأمين الحصول على تأييد حتى تلك الأصوات التسعة. وقال بومبيو إنّ «الولايات المتحدة ستطرح مشروع قرار في مجلس الأمن لتمديد حظر السلاح على إيران. الاقتراح الذي نطرحه معقول بشكل واضح. سنفعل الشيء الصحيح بوسيلة أو بأخرى. سنضمن أن حظر السلاح سيتم تمديده». وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وين بين أن بكين تعارض المقترح الأميركي. وكان الممثل الأميركي الخاص إلى إيران برايان هوك اعتبر، أمام منتدى أمني في آسين بولاية كولورادو، والذي أقيم عبر الإنترنت، أنه «ما دام سمح لإيران بالتخصيب، حينها سنناقش: ما مدى قرب إيران من إنتاج سلاح نووي؟».

وأعلن روحاني، خلال مشاركته عبر تقنية الفيديو كونفرانس في مراسم افتتاح ثلاث منشآت للبتروكيماويات في محافظة بوشهر جنوبي البلاد، أن الضغوط المفروضة على بلاده، من قبل ما سمّاهم بالأعداء، ثقيلة جداً، مشيراً إلى أن إيران تمرّ بأيام صعبة جداً. وقال «علي أن أعترف بأن ضغوط الأعداء علينا ثقيلة جداً. فإننا نتعرض لعقوبات إلى جانب وباء كورونا، فضلاً عن مساع للتضليل». وأوضح أن بلاده تتعرض أيضاً للتهديدات. واعتبر أنه «إضافة إلى كلّ هذا، فإن هناك أعداء يعملون على كسر شجاعة الشعب (الإيراني) لدى الصحافة الأجنبية».

من جهة ثانية، أعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن السلاح النووي الأميركي والإسرائيلي يهددان المنطقة. وقال ظريف، في تغريدة نشرها بمناسبة الذكرى السنوية الـ75 لقصف أميركا مدينة هيروشيما اليابانية بالقنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية، إن الولايات المتحدة أصبحت قبل 75 عاماً المستخدم الأول والوحيد للأسلحة النووية ضد المدنيين الأبرياء. وأضاف «اليوم، تهدد الأسلحة النووية الأميركية والإسرائيلية منطقتنا». وأكد أنه كان ينبغي ومنذ مدة طويلة إنهاء الكابوس النووي واستراتيجية «الدمار الحتمي المتبادل».

(رويترز، الأناضول)

شرق غرب

مطالبة ألمانية لبريطانيا بالواقعية بشأن بريكست

أعلن وزير الشؤون الأوروبية الألماني ميكايل روت، أمس الخميس، أن بريطانيا تحتاج إلى أن تكون «أكثر واقعية وعملية» في مفاوضات خروجها من الاتحاد الأوروبي. وأعرب روت، الذي عبّر عن خيبة أمله من المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود بشأن بريكست، عن دهشته من أن لندن «لا يبدو أن لديها أي اهتمام متزايد في مناقشة القضايا الخارجية والأمنية» مع الاتحاد الأوروبي.

(فرانس برس)

واشنطن تعرض مكافأة لتوقيف متدخلين بالانتخابات

أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو (الصورة)، أمس الخميس، أن بلاده ستمنح مكافأة بقيمة 10 ملايين دولار لمن يساهم في توقيف أي شخص مرتبط بدولة، بتدخل، بناء على توجيهات حكومة أجنبية أو تحت قيادتها، في انتخابات الرئاسة الأميركية التي ستجرى في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وشدد، في بيان، على أن بلاده تحثّ أي شخص بحوزته معلومات حول تدخلات خارجية في الانتخابات الأميركية «من خلال أنشطة سيبرانية غير قانونية»، على أن يتواصل مع الحكومة أو أقرب سفارة أميركية.

(فرانس برس)

لوكاشينكو: اعتقال أميركيين قبل الانتخابات

أعلن رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو، أمس الخميس، أنه جرى اعتقال عدد من المواطنين الأميركيين قبل الانتخابات الرئاسية الأحد المقبل، لكنه لم يفصح عن وقت اعتقالهم أو سببه. وقال إن «بعض من اعتقلوا يحملون جوازات سفر أميركية، أو متزوجون من أميركيين أو يعملون في وزارة الخارجية» الأميركية.

(رويترز)

... ويحذر من خروج احتجاجات

حذر رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو (الصورة)، أمس الخميس، من أن السلطات لن تسمح بأي تظاهرات غير مرخصة بعد انتخابات الأحد المقبل. ويواجه لوكاشينكو تصعيداً في الاحتجاجات المعارضة بسبب تردي الاقتصاد واستجابة الحكومة البيلاروسية الفاشلة لجائحة كورونا. وقال «الرب أنقذنا من اندلاع النار في مركز مينسك. لا يمكننا ولن نسمح لذلك بالحدوث». ووصف الاحتجاجات بأنها جزء من «حرب مركبة» يشنها خصوم، متهما الغرب وأوكرانيا وروسيا، بأن لهم مصالح في زعزعة استقرار حكومته.

(أسوشيتد برس)

دودا يؤدي اليمين الدستورية رئيسا لبولندا

أدى رئيس بولندا أندري دودا، أمس الخميس، اليمين الدستورية أمام أعضاء البرلمان، لرئاسة البلاد لولاية ثانية تمتد خمس سنوات، وسط غياب معظم أعضاء البرلمان المعارضين، وكذا الرؤساء ورؤساء الوزراء السابقين. وكان دودا فاز في جولة الإعادة التي أجريت في 12 يوليو/ تموز الماضي بنسبة 51,03 في المائة من الأصوات، بينما حاز منافسه عمدة وارسو الليبرالي رافال تراسكوفسكي على نسبة 48,97 في المائة.

(أسوشيتد برس)

خاص

تخوّف مصري من حراك السودان في حلايب وشلاتين

يحاول السودان الاستفادة، قدر الإمكان، من مثلث حلايب وشلاتين على الحدود مع مصر، وسط قلق القاهرة من قرار الخرطوم التصعيد حالياً في هذا الملف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة عن مشاورات بين مصر والسودان، بشأن ملف حلايب وشلاتين، في ظل ما تصفه دوائر مصرية بتصعيد خطير وغير مبرر لهذا الملف في الوقت الراهن. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن دوائر سياسية في السودان تتحرك بشكل مكثف في ملف مثلث حلايب وشلاتين، التي يصفونها بـ«الأراضي المحتلة» من جانب مصر، مضيفة «أن دوائر سيادية مصرية قدمت تقريراً لرئاسة الجمهورية بضرورة التعامل الجدي والسريع مع التحركات السودانية التي بدأت تأخذ طابعاً دولياً». ولفتت إلى أن «حلايب وشلاتين ستكون ملف الساعة خلال الأيام القريبة المقبلة، وذلك بسبب عملية تسخين من أطراف سياسية سودانية».

وكشفت المصادر أن السودان تحرك لدى مؤسسات دولية بهدف وقف العمل في عدد من المشروعات بمثلث حلايب وشلاتين، بدعوى أنها مناطق متنازع عليها، لافتة إلى أن الإدارة المصرية في مأزق بالغ وشديد الحساسية، لحاجة القاهرة في الوقت الراهن للخرطوم، لتوجيد المواقف في أزمة سد النهضة الإثيوبي. ولفتت المصادر إلى أن أطرافاً سياسية سودانية، بعضها مشارك في مجلس السيادة، وبعض القوى السياسية المعارضة، ترى أن الوقت الراهن هو الأنسب لتضغط الخرطوم لاسترداد ما تصفه «بحقها التاريخي» في تلك المنطقة، مثلما استغلت السعودية، في وقت سابق، الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها النظام المصري للحصول على جزيرتي تيران وصنافير. وأشارت المصادر إلى أن الأطراف السودانية التي تسعى لتحريك ملف حلايب وشلاتين، تعتقد أنه بإمكانها استغلال ذلك الملف لدعم الاقتصاد، والمساهمة في إخراج بلادهم من عثرتها الاقتصادية، من خلال مجموعة تصورات لا تقتصر على استرداد تلك المنطقة فقط.

وكشفت أن هناك تصورات عدة لدى أطراف سودانية بشأن كيفية استغلال منطقة حلايب وشلاتين لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية ممكنة، خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى أن من بين تلك الأفكار، تصوراً يقضي باستغلال المنطقة لإقامة مشروعات مشتركة بين القاهرة والخرطوم للاستفادة من المنطقة الغنية بالذهب. وأوضحت المصادر أن «القاهرة شرعت في مشاورات بشأن ملف حلايب مع جهات سودانية، لكنها لم ترضِ القوى الساعية لافتعال أزمة في الوقت الحالي».

> أطراف سودانية طرحت تصوّرا للاستفادة من المنطقة

وسبق لرئيس المفوضية القومية للحدود في السودان، معاذ أحمد محمد تنقو، أن ذكر، في وقت سابق من الشهر الماضي، أن سلطات بلاده نجحت في إيقاف نشاط بعض الشركات العالمية المستثمرة في معادن الذهب والمنغنيز وغيرها في حلايب وشلاتين. وأكد أن السودان ماض في سياسته حفاظاً على حقوقه التاريخية في المنطقة، مضيفاً: «لا توجد ذرة شك أن حلايب وشلاتين سودانية، وكل ما يقوم به المصريون ليس إلا محاولة منهم لمغالطة الواقع».

وأشار إلى أنهم في المفوضية يمتلكون كل الوثائق التاريخية والجغرافية التي تثبت ذلك، إلا أنه عاد وقال: «لكننا لسنا جهة تتخذ القرار، بل نقدم هذه المعلومات للجهات السيادية صاحبة القرار لممارسة الفعل السياسي والقانوني على ضوئها». وأضاف تنقو أن وسائل الإعلام السودانية ظلت تنشر صور خرائط غير صحيحة للسودان، محذراً من ذلك. واعتبر أن هذا الأمر خطير للغاية «لأنه يعدّ دليل إدانة واضحاً ضدنا في المحاكم الدولية».

أما القاهرة فثابتة على موقفها منذ فترة طويلة، تحديداً لناحية عدم استعدادها للتفاوض تحت أي ظرف على تلك المنطقة، باعتبارها مصرية خالصة. مع العلم أن الحكومة السودانية طلبت من مجلس الأمن الدولي بشكل رسمي، وفقاً لتقارير صحافية سودانية في يونيو/حزيران الماضي، إبقاء قضية النزاع حول مثلث حلايب في جدول أعمال المجلس لهذا العام. ويعد هذا الإجراء روتينياً منذ عام 1958، لكنها المرة الأولى منذ سقوط نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير العام الماضي. وكان السودانيون قد قدموا شكوى في عام 1958، حين أوشكت بلادهم على الدخول في مواجهة عسكرية في المثلث، واتهمت الخرطوم وقتها الجيش المصري بمحاولة احتلال المنطقة.

وتقع منطقة حلايب وشلاتين على الحدود بين مصر والسودان، وتبلغ مساحتها 20 ألف كيلومتر مربع على ساحل البحر الأحمر. وتُعدّ حلايب بوابة مصر الجنوبية، وتقطنها قبائل تمتد بجذورها التاريخية بين الجانبين المصري والسوداني، وتتنقل بسهولة عبر الحدود، وتتصل بالسويس عبر بئر شلاتين وأبو رماد، وتتصل حلايب أيضاً ببورسودان. وتبلغ المسافة من السويس - حلايب - بورسودان حوالي 1485 كيلومتراً تقريباً. وتتمتع منطقة حلايب بأهمية استراتيجية لدى الجانبين المصري والسوداني، فمصر تعتبرها عمقاً استراتيجياً مهماً لها، والسودان يعتبرها عاملاً مهماً في الحفاظ على وحدته واستقراره السياسي.

لم تنجح اللقاءات الرسمية في حل ملف حلايب وشلاتين (إبراهيم حميد/فرانس برس)

متابعة

الجيش الجزائري يحذر من «صوملة» ليبيا

تحاول بريطانيا الحفاظ على مصالحها النفطية في ليبيا، عبر الضغط على طرفي النزاع من أجل إيجاد منطقة منزوعة السلاح وسط البلاد

طرابلس ـ **العربي الجديد**

دخل الجيش الجزائري على خط الأزمة الليبية، موجهاً رسالة مبطنة إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عبر تحذيره من أن تسليح القبائل الليبية سيجرّ البلد إلى صومال جديد، في الوقت الذي تزايد فيه الضغط البريطاني، بدعم أميركي، من أجل جعل سرت والجفرة منطقتين منزوعتي السلاح. والتقى وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، خلال زيارة إلى طرابلس، رئيس حكومة الوفاق فائز السراج ووزير الخارجية المالطي إيفاريست بارتولو. وذكرت وكالة «الأناضول» أنه تم خلال اللقاء بحث «آخر المستجدات الحاصلة على الساحة الليبية، وسبل حل الأزمة بالطرق السياسية».

في هذه الأثناء، حذرت قيادة الجيش الجزائري، في افتتاحية نشرت في مجلة الجيش، من تحويل ليبيا إلى «صومال جديد» في حال اللجوء إلى تسليح القبائل الليبية. وأوضحت قيادة الجيش أن «الوضع المستجد السائد اليوم على الأرض (في ليبيا) أخطر بكثير مما قد يتصوره البعض، فتداعيات الحرب بالوكالة التي تخطط بعض الجهات لتنفيذها في ليبيا ستكون أثارها وخيمة على دول المنطقة». وأضافت «أخطر من ذلك، فإن تسليح القبائل الليبية سيجول هذا البلد الشقيق، مثلما قال رئيس الجمهورية (عبد المجيد تبون) إلى صومال جديد». وجددت قيادة الجيش التأكيد على ضرورة التسريع بحل سياسي عبر الحوار بين أطراف النزاع الليبي.

إلى ذلك، يشهد الملف الليبي عودة للنشاط الدبلوماسي البريطاني بعد قرابة الشهرين من الجمود العسكري في محيط سرت – الجفرة، وتوقف قوات حكومة الوفاق عن التقدم عسكرياً في المنطقتين، نتيجة انخراط العديد من الأطراف في كواليس الأزمة الليبية، التي باتت تتنقل بين أكثر من عاصمة حول العالم.

وكشفت مصادر ليبية متطابقة، حكومية من طرابلس وبرلمانية من طبرق، بدء اتصالات بريطانية مكثفة مع طرفي الصراع، تزامنا مع اتصالات أخرى من أبرز الأطراف الإقليمية الداعمة لطرفي الصراع في البلاد، بهدف رأب الصدع المتنامي بينها، والحد من إمكانية انجراف منطقة وسط البلاد، المشرفة على قطاع الطاقة، إلى أتون حرب واسعة. ووسط تجاوب الأطراف الليبية، بحسب المصادر، مع المساعي البريطانية التي تبدو متساوقة مع السعي الأميركي لوقف التصعيد العسكري في منطقة سرت، شكلت الأطراف الإقليمية عامل ضغط مساعداً على الأطراف الليبية من أجل القبول بخلق منطقة منزوعة السلاح في وسط البلاد، وابتعاد الأطراف عن تخوم سرت والجفرة. وأكدت المصادر أن طرفي القتال، قوات «حكومة الوفاق المتواجدة على تخوم سرت وميليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الموجودة داخل المدينة، برفقة أعداد من مرتزقة «فاغنر»، سيبدان قريباً في التراجع عن المنطقتين لمسافات ستتفق عليها اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5 + 5» (تضم 5 ممثلين عسكريين عن كل من طرفي الصراع) التي ستعود للحوار قريباً، تحت رعاية أممية.

وأكد دبلوماسي ليبي رفيع المستوى، لـ«العربي الجديد»، أن «قوة الضغط البريطاني جاءت على خلفية توحد موقفها مع واشنطن بشأن ضرورة إخلاء منطقتي سرت والجفرة من السلاح، في الوقت الذي تعقدت فيه المسألة بين الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة للطرفين في المنطقتين، ما أتاح توقيت التدخل البريطاني متنفساً لتلك الأطراف، التي لم تكن راغبة من الأصل في المواجهة العسكرية، لا سيما الجانب التركي الداعم لحكومة الوفاق والجانب الروسي الداعم لجانب حفتر». ولفت إلى أن «بريطانيا تمتلك أكبر استثمار في الطاقة في حوض سرت من خلال تعاقد كبير وقعته شركة بريتيش بتروليوم للتنقيب عن الغاز في الحوض منذ العام 2007 بقيمة تزيد عن المليار دولار. ويبدو أنه السبب الرئيس في الانخراط البريطاني، لا سيما أنه متصل مع واشنطن بشأن ضرورة إخلاء منطقتي سرت والجفرة من السلاح، في الوقت الذي تعقدت فيه المسألة بين الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة للطرفين في المنطقتين، ما أتاح توقيت التدخل البريطاني متنفساً لتلك الأطراف، التي لم تكن راغبة من الأصل في المواجهة العسكرية، لا سيما الجانب التركي الداعم لحكومة الوفاق والجانب الروسي الداعم لجانب حفتر». ولفت إلى أن «بريطانيا تمتلك أكبر استثمار في الطاقة في حوض سرت من خلال تعاقد كبير وقعته شركة بريتيش بتروليوم للتنقيب عن الغاز في الحوض منذ العام 2007 بقيمة تزيد عن المليار دولار. ويبدو أنه السبب الرئيس في الانخراط البريطاني، لا سيما أنه متصل مع واشنطن بشأن ضرورة إخلاء منطقتي سرت والجفرة من السلاح، في الوقت الذي

تضغط بريطانيا لإخلاء سرت من السلاح (محمود تركية/فرانس برس)

وسط صمت الإدارة الأميركية، دقت لجنة الاستخبارات البرلمانية ناقوس الخطر من أن السعودية تعمل، بالتعاون مع الصين، على تطوير برنامج نووي سري، عبر بناء منشآت لاستخراج «الكعكة الصفراء»، ما يفتح الطريق أمامها للحصول على أسلحة نووية

منشآت سرية و تعاون مع الصين

النووي السعودي يقلق أميركا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تزايدت المخاوف الأميركية من التعاون الصيني مع السعودية لبناء منشآت نووية وإنتاج الوقود، وهو أمر قد يفتح الباب أمامها لصنع أسلحة نووية مستقبلاً، خصوصاً وأن الرياض تبني منشآت لاستخراج «الكعكة الصفراء»، من دون أي مراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أن الاستخبارات الأميركية تقوم بالتدقيق في الجهود التي تبذلها السعودية لامتلاك القدرة على إنتاج وقود نووي، ما قد يضع المملكة على طريق تطوير أسلحة نووية.

وكانت وكالات استخبارات، وفقاً لمسؤولين أميركيين، تداولت في الأسابيع الماضية تحليلاً سرياً حول الجهود المبذولة في السعودية، بالتعاون مع الصين، للحصول على قدرة إنتاج وقود نووي. وقد أطلق التحليل إنذارات بإمكانية وجود تعاون سعودي صيني سري لمعالجة اليورانيوم الخام، في شكل يمكن تخصيبه لصنع أسلحة نووية. وأوضحت الصحيفة أنه كجزء من الدراسة، فقد تم تحديد هيكل، تم الانتهاء منه حديثاً، في منطقة لإنتاج الطاقة الشمسية قرب الرياض، يشتبه بعض المحللين الحكوميين وخبراء خارجيين أنه قد يكون واحداً من عدد من المواقع النووية غير المعلنة. وقال مسؤولون أميركيون إن الجهود السعودية لا تزال في مرحلة مبكرة، وأن محللي الاستخبارات لم يتوصلوا بعد إلى استنتاجات حازمة حول بعض المواقع الخاضعة للتدقيق. يشار إلى أن المسؤولين السعوديين هددوا سابقاً بالعمل للحصول على قنبلة نووية إذا حصلت إيران عليها. وقال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في 2018، إنه «إذا طورت إيران قنبلة نووية، ستحذو المملكة حذوها في أقرب وقت ممكن».

وفي الأسبوع الماضي، أدرجت لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، برئاسة النائب الديمقراطي آدم شيف، بنداً في مشروع قانون ميزانية الاستخبارات يطالب الإدارة بتقديم تقرير عن الجهود السعودية لتطوير برنامج نووي منذ العام 2015، في إشارة واضحة إلى أن اللجنة تشكك في أن بعض الأنشطة النووية غير المعلنة مستمرة. وذكر البند أن التقرير ينبغي أن يتضمن تقييماً «لحالة التعاون النووي بين السعودية وأي بلد آخر غير الولايات المتحدة، مثل الصين أو روسيا».

وكان مسؤولون غربيون كشفوا، لصحيفة «وول ستريت جورنال»، الأربعاء الماضي، عن قلقهم من منشأة أخرى تبنيها السعودية، بمساعدة صينية، لاستخراج «كعكة اليورانيوم الصفراء»، وهي الخطوة الأولى للحصول على يورانيوم، إن كان من أجل المفاعلات النووية السلمية أو تخصيبه لصنع قنابل نووية. وأفادوا أن المنشأة لم يتم الكشف عنها علناً، وأنها تقع في منطقة صحراوية في شمال غرب البلاد، مشيرين إلى أنها أثارت المخاوف بين المسؤولين الأميركيين والحلفاء من أن البرنامج النووي للمملكة يمضي قدماً، وأن الرياض تبقي خيار تطوير الطاقة النووية مفتوحاً.

وأوضحت «نيويورك تايمز» أن المسؤولين في الاستخبارات بحثوا منذ عقود عن أدلة على أن السعوديين يسعون إلى أن يصبحوا قوة نووية، خوفاً من أن تؤدي أي خطوة من هذا القبيل إلى سباق تسلح نووي أوسع نطاقاً وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وأشارت إلى أنه منذ غزو العراق في العام 2003، استناداً إلى تقييمات خاطئة مفادها أن الرئيس الراحل صدام حسين كان يعيد تشغيل البرنامج النووي، أصبحت وكالات الاستخبارات أكثر تردداً في التحذير من إحراز أي دولة تقدما نوويا خوفاً من تكرار الخطأ العراقي.

وأوضحت الصحيفة أن المسؤولين في إدارة الرئيس دونالد ترامب كانوا غير منزعجين نسبياً من الجهود السعودية. ويقولون إنه إلى أن يتم إنهاء البرنامج النووي الإيراني بشكل دائم، فإن السعوديين سيبقون على الأرجح الخيار مفتوحاً لإنتاج وقودهم الخاص، تاركين الباب مفتوحاً أمام حصولهم على سلاح نووي. لكن المعادلة تغيرت الآن، إذ إنه لا يمكن للإدارة الأميركية أن تواصل الإعلان أنها لن تسمح لإيران بالحصول على قنبلة نووية، فيما تلتزم الصمت تجاه حلفائها المقربين، السعوديين، الذين سامحتهم على مواصلة انتهاكات حقوق الإنسان ومغامراته العسكرية. يشار إلى أن الإدارة الأميركية لا تزال تلتزم الصمت حيال التعاون النووي الصيني مع السعودية. ورفض متحدثون باسم مجلس الأمن القومي والاستخبارات الأميركية التعليق على الموضوع، كما أن السفارة السعودية في واشنطن لم ترد على طلبات للتعليق على الموضوع، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز». وذكرت الصحيفة أن ترامب أجرى مفاوضات مع السعوديين للتوصل إلى اتفاق، يتطلب موافقة الكونغرس، مما يمكن الولايات المتحدة من مساعدة السعودية في بناء برنامج نووي مدني. لكن السعوديين لن يوافقوا على القيود التي وافقت عليها الإمارات قبل عدة سنوات، والتي تلزم أبوظبي بعدم إنتاج وقود نووي يمكن أن يؤدي مستقبلاً لإنتاج القنابل.

وقال مسؤولون في الإدارة الأميركية لصحيفة «نيويورك تايمز» إن المفاوضات توقفت بشكل أساسي خلال العام الماضي. ويشير عمل السعوديين مع الصينيين إلى أنهم ربما تخلوا الآن عن الولايات المتحدة، ولجأوا إلى بكين بدلاً من ذلك للبدء في بناء البنية التحتية اللازمة لإنتاج الوقود النووي، والتي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات. يشار إلى أن الصين لم تصر تقليدياً على مثل هذه الضمانات الصارمة لمنع انتشار الأسلحة النووية، وهي حريصة على تأمين إمدادات النفط السعودية. وقال خبراء إقليميون للصحيفة إن جزءاً من الحسابات السعودية تنبع من وجهة النظر القائلة بأن المملكة لم تعد قادرة على الاعتماد على استعداد أميركا لمواجهة إيران. وقال المسؤول السابق في الاستخبارات الأميركية رولف لارسن «إنهم يعتقدون إنه لا يمكن الاعتماد على أي شخص بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران (في العام 2015) وأن عليهم مواجهة إيران بأنفسهم». وأوضح توماس كونتريمان، مساعد وزير الخارجية الأميركي للأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية منذ العام 2011 وحتى 2017، أنه «لم يكن هناك أي شك بأن السعوديين يرون قيمة في امتلاك القدرة على إنتاج وقودهم الخاص، وربما أسلحتهم الخاصة أيضاً». وأوضحت الصحيفة أن المنشآت النووية التي تراقبها الاستخبارات ليست موجودة على لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هدد بن سلمان بتطوير قنبلة نووية إذا قامت إيران بذلك (اليوت بلاندت/فرانس برس)

المنشآت السعودية ليست موجودة على لائحة الوكالة الذرية

واشنطن تريد اتفاقاً

أعلنت الخارجية الأميركية، في بيان موجه لصحيفة «نيويورك تايمز»، أن واشنطن «تحذر الشركاء دائماً من مخاطر التعاون مع الصين نووياً»، مضيفة «نعارض عملية انتشار وإنتاج» اليورانيوم، وان اميركا تعلق أهمية كبيرة على مواصلة السعودية الانصياع لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وحثت الرياض على إبرام اتفاق مع واشنطن «مع تدابير حماية قوية لمنع انتشار الأسلحة النووية، ما يمكن الصناعات النووية السعودية والأميركية من التعاون».

رصد

كشمير: غضب باكستاني من الرياض

هددت باكستان بالخروج من عباءة منظمة «التعاون الإسلامي» في مسألة إقليم كشمير المتنازع عليه مع الهند، معتبرة أن السعودية تتلكأ بدعمها في هذا الملف

اتخذت قضية إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان مساراً حاداً، أمس الخميس، مع تهديد إسلام أباد، بالخروج من عباءة منظمة «التعاون الإسلامي» في ما يتعلق بالتعامل مع القضية. وانتقد وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود قريشي، في تصريحات حادة عدم اكتراث المنظمة وتأجيلها الدائم عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء من أجل دعم الكشميريين والوقوف على سبل حلّ قضية الإقليم، حسبما نقلت صحيفة «دون» الباكستانية. وقال في تصريحات صحافية نقلتها «الجزيرة» إن «تلكؤ السعودية سبب رئيسي لعدم عقد اجتماع وزاري لدول التعاون الإسلامي بشأن كشمير»، مضيفاً: «تغيبنا عن قمة كوالالمبور (في ماليزيا التي جرت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي) بطلب سعودي، والآن نطالب الرياض بأن تظهر قيادتها بشأن قضية كشمير». وشدّد على أنه «لا يمكن باكستان أن تنتظر وقتاً أطول لبحث مسألة كشمير في إطار منظمة التعاون الإسلامي».

وسبق لقريشي أن تحدث لقناة «أري نيوز»، مساء الأربعاء، معتبراً أن «اجتماع مجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي هو ما نتوقعه. وإذا لم تتمكن من عقده، فسأضطر إلى مطالبة رئيس الوزراء عمران خان بالدعوة إلى اجتماع للدول الإسلامية المستعدة للوقوف معنا بشأن قضية كشمير ودعم الكشميريين المضطهدين». وأضاف: «إذا فشلت منظمة التعاون الإسلامي بقيادة السعودية في عقد ذلك الاجتماع، فسنعقد اجتماعاً خارج إطار المنظمة. باكستان لا يمكنها الانتظار أكثر». وحول نبرة التحذير غير المعتادة التي سيطرت على تصريحاته، أوضح قريشي قائلاً: «أتخذ موقفاً رغم علاقاتنا الجيدة مع السعودية، فنحن لا نستطيع أن نصمت بعد الآن بشأن معاناة الكشميريين».

وتدفع إسلام أباد من أجل عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، منذ قرار نيودلهي في أغسطس/ آب 2019 بإلغاء الحكم الذاتي في جامو وكشمير، إلا أنّ هذا الطلب يقابل بإحجام سعودي. ويُعَدّ دعم الرياض أمراً حاسماً في أي تحرك في منظمة «التعاون الإسلامي»، التي تهيمن عليها السعودية ودول عربية أخرى. وفي فبراير/ شباط الماضي، أعرب رئيس الوزراء الباكستاني عن إحباطه إزاء صمت منظمة التعاون الإسلامي بشأن كشمير في أثناء حديثه في مركز أبحاث، خلال زيارته لماليزيا.

وكان مجلس الأمن الدولي قد ناقش قضية كشمير بناءً على طلب باكستان أول من أمس الأربعاء، للمرة الثالثة منذ أن قررت الحكومة الهندية إنهاء الحكم شبه الذاتي للإقليم قبل عام. ولم يتخذ المجلس أي إجراء، ولم يُصدر بياناً بعد الاجتماع الذي عُقد خلف أبواب مغلقة. ومع ذلك، قال قريشي إن عقد الاجتماع يشير إلى أن جامو وكشمير نزاع دولي راسخ على جدول أعمال مجلس الأمن، وقد أبطل مرة أخرى الادعاء الهندي القائم على أن كشمير «شأن داخلي». وأضاف قريشي في تصريحات، نقلتها بعثة باكستان إلى الأمم المتحدة، أنه يتعين على المجتمع الدولي «ممارسة سلطته الأخلاقية والقانونية والسياسية لدعوة الهند إلى تغيير سياسة الإفلات من العقاب ووقف الإبادة الجماعية للشعب الكشميري». وحثّ الهند على التوقف عن أفعالها أحادية الجانب، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف إطلاق النار، وإزالة القيود المفروضة على الاتصالات والتنقل والتجمع السلمي، والإفراج الفوري عن قادة كشمير. من جانبه، غرّد مبعوث الهند الجديد لدى الأمم المتحدة، السفير تي إس تيرومورتي على «تويتر» بعد الاجتماع قائلاً: «لقد فشلت محاولة أخرى من باكستان». وأضاف: «في جلسة لمجلس الأمن الدولي كانت مغلقة وغير رسمية وغير مسجلة ومن دون أي نتيجة، أكدت جميع الدول تقريباً أن جامو وكشمير قضية ثنائية ولا تستحق الوقت والاهتمام من جانب المجلس».

من جهتها، عيّنت الحكومة الهندية، أمس، وزير الاتصالات السابق، مانوج سينها لقيادة كشمير، آملاً تسريع التنمية الاقتصادية. وأفاد بيان حكومي بأن سينها سيخلف جيه سي. مورمو في منصب حاكم جامو وكشمير. وجاء تعيينه بعد يوم من مرور الذكرى الأولى لتغيير وضع الحكم الذاتي في كشمير.

(رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

■ منظر الناس وهي بتستنجد بماكرون بمنتهي الحرقة واللهفة كده، يخلي أي مسؤول لبناني عنده ذرة كرامة يستقيل، لأنه مستحيل أي حد يثق في أدائه بعد كده، بس العالم ده معندهاش دم ولا احساس #لبنان_منكوب

■ مواطن لبناني يصف حال المواطن في #لبنان: «قديش رخيص البني ادم بهالبلد، ولوين رايحين!»، وكمواطن عربي بحب أطمنه، جميعنا في أوطاننا أرخص شيئ البني آدم بل في كل الوطن العربي. #بيروت

■ طول عمرك تبكي تنقهري تركعي وترجعي تقومي وكمان هالمرة لازم حتقومي يا روح الروح، لان اذا ما قمتي قلوبنا ما الها ماوى تسكن فيه. وين ما كنا واتشردنا قلبنا بحياته ما فل منك وبحياته ما تغرب! عمري فداكي يا بيروت #بيروت_في_قلوبنا

■ يا جماعة اللي يعرف اي حد يقدر يساعد مايتأخرش. فين الفلوس اللي بتتصرف على تأمين سيناء؟ فين حق الناس اللي عايشة هناك ولا هي مكان لاستنزاف أرواح الشباب وبس؟ فين مقاومة الإرهاب اللي بتتكلموا عليها؟ #السيسي_خربها_مستني_ايه

■ #مصر تعتبر في رسالة للاتحاد الأفريقي موقف #إثيوبيا بشأن تشغيل #سد_النهضة مخالفاً لمخرجات القمة الأفريقية. شكوى لمجلس الأمن وشكوى لأميركا وشكوى للاتحاد الأفريقي. #السيسي اشتكى إثيوبيا للعالم كله وبرضو مستمرين في ملء السد. هيكتشف امتى أن طريق الشكاوى طريق مسدود لا يفيد؟

■ سنوياً الفيضانات تحصد أرواح الكثير من دول حوض #النيل والسدود في دول المنبع أحد أهم الحلول الجذرية للتقليل من هذه المآسي والكوارث. #سد_النهضة أحد أهم مميزاته تنظيم تدفق المياه للسودان

■ بعد تفجير #مرفأ_بيروت الشعب اللبناني لا يريد أن تصل المساعدات للسلطة الرسمية لأنها بتسرقها أو بتجيرها سياسياً. نحن في #اليمن 60% من صافي مشاريع المنظمات تذهب إلى صعدة و20% إلى #أبين والبقية للشعب اليمني

■ جميع الوحدات التي قامت بين الدول العربية فشلت والوحدة في ليبيا لن تكون استثناء. الفشل بسبب تغول طرف على الآخر ومحاولة احتلاله احتلالاً ناعماً وبصفة أبدية